



مذكرة بعنوان:

أثر متغيرات السياسة المالية والنقدية على أداء سوق العمل
دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1990-2023

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

تحت إشراف الأستاذ:

د. يوسف الحسين

من إعداد الطالب (ة):

ناصر ريمة

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الصفة	الجامعة	أعضاء اللجنة
رئيسا	المسيلة	د. عماري تقي الدين
مشرفا	المسيلة	د. يوسف الحسين
مناقشا	المسيلة	د. حمريط عبد اللطيف

السنة الجامعية: 2025 /2024

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر متغيرات السياسة المالية والنقدية على أداء سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL. ركزت الدراسة على قياس أثر كل من الإنفاق الحكومي، الإيرادات العامة، والمعروض النقدي على معدلات البطالة باعتباره مؤشرا أساسيا لأداء سوق العمل. أظهرت نتائج التقدير أن كلا من الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة يمارسان تأثيرا سلبيا ومعنويا على معدل البطالة، مما يعكس فاعلية السياسة المالية التوسعية في دعم فرص التشغيل. في المقابل، تبين أن المعروض النقدي يؤثر إيجابا ولكن بشكل غير معنوي على البطالة ما يدل على محدودية فعالية أدوات السياسة النقدية في التأثير المباشر على سوق العمل. تؤكد هذه النتائج أهمية تعزيز كفاءة السياسة المالية وتكاملها مع إصلاحات هيكلية في سوق العمل والمنظومة النقدية من أجل تحقيق استقرار اقتصادي وتنمية شاملة.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، السياسة النقدية، البطالة، سوق العمل.

Abstract

This study aims to analyze the impact of fiscal and monetary policy variables on labor market performance in Algeria during the period 1990–2023, using the Autoregressive Distributed Lag model (ARDL). The research focused on assessing the effects of government spending, public revenues, and broad money supply on unemployment rates, which serve as a key indicator of labor market performance. The estimation results revealed that both government spending and public revenues have a negative and statistically significant effect on unemployment, reflecting the effectiveness of expansionary fiscal policy in supporting employment. In contrast, the money supply showed a positive but statistically insignificant effect on unemployment, indicating the limited effectiveness of monetary policy tools in directly influencing the labor market. These findings highlight the importance of enhancing the efficiency of fiscal policy and integrating it with structural reforms in the labor market and monetary system to achieve economic stability and inclusive development.

Keywords: Fiscal Policy, Monetary Policy, Unemployment, Labor Market



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(... نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَأٍ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ)

سورة يوسف الآية 76

صدق الله العظيم

شكر وعرافان

قال الله تعالى: «لئن شكرتم لأزيدنكم» سورة إبراهيم، الآية 07

فאלله سبحانه وتعالى له الحمد والشكر كله على أن وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع.

إلى الأستاذ المشرف *د. يوسف الحسين* جزيل الشكر وخالص العرفان ووافر الاحترام

والتقدير

الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته في إتمام هذا العمل العلمي.

كما نشكر جميع أساتذة قسم علوم الاقتصادية

وعمال الإدارة عرفانا بجهودهم التي يبذلونها من أجل التحصيل العلمي والمعرفي.

كما نتقدم بالشكر

إلى كل من ساهم في إتمام هذا البحث من قريب أو من بعيد.

والله ولي التوفيق

الاهداء

الحمد لله وصلاة وسلام على رسول الله
تم بعون الله إتمام هذا البحث المتواضع الذي أهديه
إلى من قال فيهما عز وجل " وبالوالدين إحسانا "
إلى أعز ما أملك في هذا الوجود التي تتألم لآلامي وتفرح لأفراحي
إلى نبع الحب والعطف والحنان أمي الحنون
إلى الذي عبد لي الطريق وهمه الوحيد هو نجاحي وتفوقي أبي العزيز
إلى الشموع التي تنير لي الطريق إخوتي
إلى جميع الأقارب صغارا وكبارا
إلى جميع الأصدقاء والأحباب
إلى كل المعلمين والأساتذة الذين ساهموا في تكويني خاصة
الأستاذ المشرف
"يوسف الحسين"
وإلى كل من علمني ولو حرفاً
إلى كل من ساعدني ولو بنصيحة إلى كل من قرأ هذه المذكرة
إلى كل هؤلاء، أهدي عملي هذا الذي أرجو من المولى عز وجل
أن يكون عملاً مفيداً

وأن يكون انطلاقةً لمسيرة أخرى إن شاء الله

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

V	شكر وعرفان
VI	الاهداء
VIII	فهرس المحتويات
XI	قائمة الجداول
XI	قائمة الاشكال
2	مقدمة
4	الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة المالية والنقدية وسوق العمل
5	تمهيد
6	المبحث الأول: ماهية السياسة المالية
6	المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وأهدافها
6	الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية
7	الفرع الثاني: أهداف السياسة المالية
10	المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية
11	المبحث الثاني: ماهية السياسة النقدية
11	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية وأهدافها
11	الفرع الأول: مفهوم السياسة النقدية
12	الفرع الثاني: أهداف السياسة النقدية
14	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية
15	المبحث الثالث: سوق العمل مفاهيم ومؤشرات

المطلب الأول: ماهية سوق العمل وأهم مؤشرات	16
الفرع الأول: مفهوم سوق العمل	16
الفرع الثاني: مؤشرات سوق العمل	17
المطلب الثاني: سوق العمل في النظرية الاقتصادية	19
الفرع الأول: سوق العمل في النظرية الكلاسيكية	19
الفرع الثاني: سوق العمل عند كينز	23
الفرع الثالث: سوق العمل في النظريات الحديثة	26
خلاصة الفصل	27
الفصل الثاني: محاولة نمذجة أثر متغيرات السياسة المالية والنقدية على سوق العمل في الجزائر للفترة 1990-2023	
تمهيد	31
المبحث الأول: اتجاهات السياسة المالية والنقدية ومؤشرات سوق العمل خلال الفترة 1990-	
2023	32
المطلب الأول: تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2023	32
المطلب الثاني: تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2023	34
المطلب الثالث: تطور مؤشرات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2023	35
المبحث الثاني: تقديم نموذج الدراسة ودراسة الخصائص الاحصائية للمتغيرات	37
المطلب الأول: عرض لبعض الأدبيات السابقة	37
المطلب الثاني: تحديد المتغيرات وصياغة النموذج	39
المطلب الثالث: الخصائص الاحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة	41
المبحث الثالث: النمذجة ونتائج التقدير	43
المطلب الأول: دراسة الاستقرارية	43

فهرس المحتويات

45.....	المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك
47.....	المطلب الثالث: تقدير النموذج ومناقشة النتائج
54.....	خلاصة الفصل
55.....	الخاتمة
59.....	قائمة المراجع
62.....	الملاحق

قائمة الجداول

- الجدول رقم (1-2): الخصائص الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة..... 42
- الجدول رقم (2-2): اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار (ADF)..... 44
- الجدول رقم (3-2): نتائج اختبار التكامل وفق منهج الحدود..... 46
- الجدول رقم (4-2): نتائج تقدير نموذج ARDL (4,3,0,4)..... 47
- الجدول رقم (5-2): اختبار الارتباط الذاتي..... 49
- الجدول رقم (6-2): اختبار تجانس التباين..... 49
- الجدول رقم (7-2): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ..... 51
- الجدول رقم (8-2): نتائج تقدير نموذج الأجل الطويل..... 52

قائمة الأشكال

- الشكل رقم (1-1): منحى دالة الطلب على العمل..... 20
- الشكل رقم (2-1): منحى دالة العرض على العمل..... 21
- الشكل رقم (3-1): منحى توازن سوق العمل..... 22
- الشكل رقم (4-1): توازن سوق العمل..... 25
- الشكل رقم (1-2): تطور الانفاق الحكومي والإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2023 ... 34
- الشكل رقم (2-2): تطورات سعر الفائدة والمعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2023 35
- الشكل رقم (3-2): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2023..... 35
- الشكل رقم (4-2): سلاسل الفروقات من الدرجة الأولى لمتغيرات الدراسة..... 44
- الشكل رقم (5-2): تحديد درجة الابطاء المثلى لنموذج ARDL..... 46
- الشكل رقم (6-2): اختبار التوزيع الطبيعي..... 48
- الشكل رقم (7-2): يوضح الشكل البياني لاختبارات كل من (CUSUM) و (CUSUM of Squares) 50

مقدمة

تمهيد

في عالم يشهد تحولات اقتصادية متسارعة، وتقلبات دورية في النشاط الاقتصادي، وتحديات هيكلية متزايدة بفعل العولمة والتقدم التكنولوجي، تزداد أهمية فهم الكيفية التي تؤثر بها الخيارات السياسية والاقتصادية على قدرة الاقتصاد الوطني في توليد فرص عمل لائقة ومستدامة، وعلى ضمان توزيع عادل لثمار النمو الاقتصادي. في هذا السياق، تبرز السياسات الاقتصادية الكلية كأداة محورية لتحقيق أهداف التشغيل الكامل والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، إذ تعد من الركائز الأساسية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة. ورغم تعدد أنواع السياسات الاقتصادية، فإن معظم الاقتصاديين يتفقون على أن السياسة المالية والسياسة النقدية تمثلان الأدوات الأكثر استخداما، والأكثر تأثيرا، خاصة في أوقات الأزمات الاقتصادية، حيث غالبا ما تكون الاستجابة الفعالة لهذه الأزمات مرهونة بمدى فاعلية هاتين السياستين.

من جهة أخرى، يعد سوق العمل مرآة تعكس واقع الاقتصاد الكلي، إذ يمثل نقطة التقاء بين التوجهات الاقتصادية وصورة الواقع الاجتماعي. وهنا تظهر الأهمية البالغة للسياسات المالية والنقدية في تحفيز النشاط الاقتصادي، من خلال تأثيرها المباشر وغير المباشر على مستويات الطلب الكلي والاستثمار والإنتاج، ما ينعكس على حجم فرص العمل المتاحة، ومستويات البطالة.

بالتالي، فإن دراسة العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والنقدية من جهة، وأداء سوق العمل من جهة أخرى، تكتسي أهمية خاصة في البلدان النامية مثل الجزائر، نظرا لخصوصية بنيتها الاقتصادية واعتمادها الكبير على الربيع النفطي. فقد عرف الاقتصاد الجزائري خلال العقود الأخيرة جملة من التحديات الهيكلية، من أبرزها ارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين فئة الشباب وخريجي الجامعات، إضافة إلى ضعف تنوع القاعدة الإنتاجية، وهشاشة سوق العمل.

تزامنت هذه التحديات مع تقلبات دورية في توجهات السياسة المالية، التي غالبا ما اتسمت بارتفاع الإنفاق العمومي الممول من الإيرادات النفطية، في مقابل تدخلات السياسة النقدية التي سعت إلى تحقيق الاستقرار السعري وتحفيز النمو. كل ذلك يجعل من الضروري تحليل فعالية هذه السياسات في تحسين أداء سوق العمل وتحقيق أهداف التنمية.

إشكالية الدراسة: رغم الجهود المبذولة من قبل السلطات العمومية في الجزائر لتفعيل أدوات السياسة الاقتصادية وتحقيق التوازنات الكبرى، لا يزال سوق العمل الجزائري يعاني من اختلالات هيكلية تتجلى في ارتفاع معدلات البطالة، ضعف الإنتاجية، وعدم قدرة النمو الاقتصادي على خلق فرص عمل كافية ومستدامة. في هذا السياق، تطرح الدراسة الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير متغيرات السياسة المالية والنقدية على أداء سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2023؟

ولتحديد مختلف أبعاد الإشكالية، يمكن طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما مدى تأثير متغيرات السياسة المالية على سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2023؟
2. إلى أي مدى تؤثر متغيرات السياسة النقدية على أداء سوق العمل في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2023؟
3. هل يتغير تأثير كل من السياسة المالية والنقدية على أداء سوق العمل باختلاف الظروف الاقتصادية خاصة خلال فترات الأزمات وتقلبات أسعار النفط؟

فرضيات الدراسة: بناء على الإشكالية المطروحة، تقترض هذه الدراسة ما يلي:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات السياسة المالية ممثلة بالإنفاق الحكومي والإيرادات وأداء سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2023؛
2. تؤثر متغيرات السياسة النقدية ممثلة بالمعروض النقدي بمعناه الواسع بشكل معنوي على أداء سوق العمل في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2023؛
3. إن تأثير كل من السياسة المالية والنقدية على سوق العمل في الجزائر متبين من حيث الاتجاه والقوة وهو ما يعكس خصوصية الهيكل الاقتصادي الجزائري ومدى فعالية أدوات السياسات الاقتصادية خلال فترة المدروسة.

أهمية الدراسة: تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة على المستويين النظري والتطبيقي، وهي تسعى إلى تسليط الضوء على أثر السياسات الاقتصادية الكلية، ولا سيما السياسة المالية والنقدية على أداء سوق العمل في الجزائر خلال فترة زمنية شهد الاقتصاد الجزائري خلالها العديد من التحولات الهيكلية. وتكمن أهميتها النظرية في محاولة فهم ديناميكية العلاقة بين أدوات السياسات الاقتصادية ومؤشرات سوق العمل، خاصة في سياق اقتصاد ريعي يواجه تحديات هيكلية وتقلبات دورية في الإيرادات النفطية. أما من الناحية التطبيقية، فتكمن الأهمية في تقديم تحليل علمي مبني على بيانات واقعية من شأنه أن يساهم في تقييم فعالية التوجهات والسياسات الحكومية المتبعة في مجال التشغيل، بما يسمح بتقديم توصيات عملية تساعد صنّاع القرار في تبني سياسات أكثر فاعلية لتحقيق أهداف التنمية وخفض معدلات البطالة.

أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر من بينها:

- محاولة تحليل وتقييم تأثير السياسات الاقتصادية المتبعة في الجزائر على مؤشرات سوق العمل الرئيسية خلال الفترة 1990-2023.
- تحديد الآليات والقنوات التي من خلالها تنتقل آثار السياسات الاقتصادية إلى سوق العمل.

- الكشف عن أبرز التحديات والفرص التي تواجه سوق العمل في الجزائر في ظل السياسات الاقتصادية الحالية.
- تقديم توصيات عملية لصناع القرار بهدف تحسين فعالية السياسات الاقتصادية في تعزيز أداء سوق العمل وتحقيق أهداف التشغيل الكامل والتنمية المستدامة.

أسباب اختيار الموضوع: يعود اختيار هذا الموضوع إلى عدة أسباب من بينها:

1. الميول الشخصي لهذا النوع من الدراسات
2. تناسب عنوان الدراسة مع التخصص الذي أدرس به
3. الأهمية المتزايدة لسوق العمل في الجزائر
4. محاولة معرفة التحديات التي تواجه سوق العمل في الجزائر
5. الحاجة إلى فهم أعمق لتأثير السياسات الاقتصادية على سوق العمل بالجزائر
6. الرغبة في تقديم مساهمة علمية وعملية في هذا المجال الدراسي

منهج الدراسة: ستعتمد الدراسة على منهجين أساسيين:

المنهج الوصفي التحليلي: وذلك من خلال وصف وتحليل تطور السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر سواء المالية أو النقدية، وكذا تطور مؤشرات سوق العمل خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1990 إلى 2023 بهدف تشخيص الواقع الاقتصادي وتفسير التغيرات التي طرأت عليه.

المنهج القياسي: يستخدم لقياس طبيعة العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والنقدية من جهة ومؤشرات سوق العمل من جهة أخرى، من خلال توظيف نماذج اقتصادية قياسية تعتمد على بيانات السلاسل الزمنية بما يساعد في اختبار الفرضيات المقدمة.

صعوبات الدراسة: واجهتنا بعض الصعوبات خلال اعدادنا لهذا العمل نذكر من بينها:

1. صعوبة الحصول على البيانات.
2. قلة المراجع والمصادر الخاصة بسوق العمل.
3. صعوبة ترجمة بعض المصادر والمراجع الأجنبية الخاصة بالسياسة الاقتصادية.

تقسيمات الدراسة: تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين رئيسيين، على النحو التالي:

الفصل الأول يركز على الإطار النظري والمفاهيمي، من خلال استعراض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالسياسة المالية والنقدية، وسوق العمل.

أما الفصل الثاني، فهو يتناول دراسة تحليلية قياسية تهدف إلى تحليل واقع السياسة المالية والنقدية في الجزائر ومؤشرات سوق العمل، بالإضافة إلى تقديم وتقدير نموذج الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة المالية والنقدية وسوق العمل

تمهيد

تعد السياسات الاقتصادية بأبعادها المختلفة وخاصة المالية والنقدية من أبرز الأدوات التي تعتمد عليها الدول في توجيه النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية ممثلة بمؤشرات الاستقرار الاقتصادي. ضمن هذه السياسات يحتل سوق العمل مكانة محورية بوصفه الحلقة التي تتقاطع عندها مختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية حيث تنعكس عليه نتائج السياسات الحكومية وتتجسد فيه التحولات الهيكلية للاقتصاد.

من هذا المنطلق، فإننا نسعى من خلال هذا الفصل إلى بناء إطار نظري يسلط الضوء على الأسس المفاهيمية للسياسة المالية والنقدية ويستعرض أهم الأساسيات المتعلقة بسوق العمل، بما يسمح لنا بفهم أعمق لكيفية تفاعل هذه السياسات مع مؤشرات سوق العمل. إذ إن التداخل بين أدوات السياسة الاقتصادية وسلوك سوق العمل يتسم بدرجة عالية من التعقيد في الكثير من الحالات. ولتحقيق ذلك، ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية: يتناول المبحث الأول الإطار النظري للسياسة المالية، بينما يركز المبحث الثاني على السياسة النقدية وأدواتها، أما المبحث الثالث فيسلط الضوء على سوق العمل ومؤشراته الأساسية.

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

تعد السياسة المالية إحدى الركائز الأساسية التي تستند إليها الدول في إدارة اقتصاداتها وتحقيق أهدافها التنموية والاجتماعية. فمن خلال أدواتها المتنوعة، تسعى الحكومات إلى التأثير في مستويات الطلب الكلي وتوجيه الموارد الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتوزيع الثروة بشكل أكثر عدالة.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وأهدافها

تعد السياسة المالية أداة حيوية في يد الحكومات لإدارة الاقتصاد الكلي وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة. فمن خلال أدواتها المتمثلة في الإنفاق الحكومي والضرائب، تستطيع الدولة التأثير بشكل مباشر وغير مباشر على مستويات الطلب الكلي، والإنتاج، والتوظيف، والتضخم، وتوزيع الدخل. وفي ظل التحديات الاقتصادية المعاصرة، تزداد أهمية فهم آليات عمل السياسة المالية ودورها في تحقيق الاستقرار والنمو المستدام.

الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية

تعرف السياسة المالية بأنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل: الناتج الوطني، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج الوطني ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية¹.

كما تعرف السياسة المالية بأنها مجموعة الأهداف والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد الوطني، والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام، وتنمية ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة².

فالسياسة المالية تنطوي على دور الحكومة في استخدام مجموعة من الإجراءات لإدارة نشاطها المالي بكفاءة عالية لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية عبر سياسة تربط بين الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة

¹ طارق الحاج (1999)، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع. عمان، الأردن، ص: 201.

² حمدي عبد العظيم (1986)، السياسة المالية والنقدية في الميزان ومقارنة الإسلامية، مكتبة النهضة العربية، القاهرة مصر، ص: 167.

للدولة، فيما تهدف السياسة النقدية التي يختص بها المصرف المركزي لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرغوبة عبر استخدام أدواتها كنسبة الاحتياطي القانوني وسعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة¹.

السياسة المالية هي تكييف "كمي" لحجم النفقات العامة، والإيرادات العامة، فضلا عن التكييف النوعي لأوجه الإنفاق (أنواعه) ومصادر الإيرادات لغرض تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية في مقدمتها، النمو الاقتصادي، الاستقرار الاقتصادي، التوازن الاقتصادي.

السياسة المالية هي سياسة استخدام برامج الإنفاق العام، والإيرادات العامة بهدف تحريك بعض متغيرات الاقتصاد الكلي كالاستهلاك، الاستثمار الادخار من اجل تحقيق اثار مرغوبة وتجنب اثار غير مرغوبة في كل من الدخل والنتاج، والعمالة، والمستوى العام للأسعار².

انطلاقا مما سبق، يمكن القول أن السياسة المالية هي مجموعة التدابير والإجراءات التي توظف من خلالها الحكومة كل من أدوات الإنفاق العام بهدف التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، من خلال تحقيق مستويات مرغوبة من الدخل والإنتاج والتوظيف والحد من الآثار السلبية التي قد تخل بالتوازن الاقتصادي.

الفرع الثاني: أهداف السياسة المالية

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة من خلال توظيف أدوات الإيرادات العامة والإنفاق العام من قبل الحكومة. فهي تساهم بشكل فعال في دعم مسار التنمية الاقتصادية كما تلعب دور محوري في تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال تكييف أدواتها بما يخدم توزيع الدخل بشكل أكثر عدالة بالإضافة إلى ذلك، تسهم السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عبر معالجة الاختلالات والتقلبات التي قد تواجه الاقتصاد الوطني.

فقد أولى الفكر الاقتصادي الحديث أهمية كبيرة لدور الدولة تجاه النشاط الاقتصادي لتعمل على توجيهه من خلال ما تمتلكه من أدوات متمثلة بأدوات السياسة المالية (النفقات العامة، والإيرادات العامة)، حتى أصبحت فكرة حياد النشاط المالي للدولة وتوازن ميزانيتها غير ضرورية، وأصبح العجز والفائض في الميزانية

¹ عبد السلام مسعود، خليفة رحومه (2022)، أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1999-2021، مجلة الجامعي للهيئة الليبية للبحث العلمي، العدد 36، ص: 181.

² حامد عبد المجيد دراز، دراسات في سياسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص: 41.

العامّة أحد أدوات السياسة المالية التي تستخدمها جميع البلدان سواء المتقدمة منها أم النامية، ويمكن في هذا الصدد استعراض أهم أهداف هذه السياسة من خلال ما يأتي¹:

1. تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد الاقتصادية: يتضمن هدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية (Económic Efficiency) توجيه الموارد نحو أفضل الاستخدامات للموارد الاقتصادية التي بحوزة المجتمع وبأكفأ صورة ممكنة، وبعبارة أخرى تدخل الدولة في توزيع الموارد ما بين الاستخدامات العامة المختلفة طبقاً لأوليات معينة تهدف تحقيق أقصى نفع عام أو أقل ضرر ممكن.

2. تحقيق الاستقرار في الاسعار (Realization of Price Stability): لغرض الحد من التقلبات في مستويات الأسعار التي قد يتعرض لها الاقتصاد القومي بطريقة لا يكون مرغوب فيها من قبل المجتمع، فإن السياسة المالية تهدف إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار لاحتواء الضغوط التضخمية والانكماشية وغالباً ما تكون معالجة الارتفاع في هذه الأسعار أسهل من معالجة انخفاضها.

ولأجل تحقيق ذلك وبالنظر لما يترتب على التضخم من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية سيئة تلجأ السلطة المالية إلى استخدام السياسة المالية من خلال سياسة انكماشية تقوم على خفض الإنفاق الحكومي وخصوصاً الاستهلاكي منه مع عدم المساس بأوجه الإنفاق المتعلقة بزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وعلى سبيل المثال تقليص حجم الإنفاق العام على القطاعات الخدمية عند الضرورة، فضلاً عن استخدامها للإيرادات الضريبية وإحداث فائض في الميزانية العامة للدولة في هذا المجال لو تطلب الأمر، أي العمل على تكيف السياسة المالية بما يؤمن تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

3. تحقيق مستوى التشغيل الكامل (Realization of Full Employment): أي تحقيق التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية المتاحة، وقد كان الاهتمام بهذا الهدف كثيراً من قبل حكومات البلدان المختلفة وخصوصاً بعد حدوث أزمة الكساد في فترة الثلاثينات من القرن الماضي، إذ أصبح للسياسة المالية دور هام في علاج مشكلة البطالة من خلال التوجه نحو زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب، أو كلاهما معاً لفرض رفع مستوى الطلب الكلي الفعال والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة ويرتفع مستوى الدخل القومي الحقيقي، ذلك أن العلاقة بين مستوى العمالة ومستوى الطلب الكلي -علاقة طردية، فكلما ارتفع مستوى الطلب الكلي زادت الإيرادات المتوقعة من بيع المنتجات ومن ثم زيادة حجم الإنتاج، الأمر الذي يؤدي من خلاله إلى

¹ هيفاء غدير (2018)، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، 2018، مقال منشور على موقع الإدارة والاقتصاد العراقي على الرابط <https://mail.almerja.com>

زيادة الطلب على عنصر العمل وحصول ارتفاع في مستوى التشغيل. إن دور الحكومة في هذا المجال هو دور تعويضي

للنقص الذي يحصل في الطلب الخاص وذلك عن طريق زيادة الإنفاق العام وخاصة الاستثماري منه، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل القومي ومن ثم زيادة مستوى التشغيل. ويطلق عادة على مثل هذه السياسة بالسياسة المالية التوسعية لمعالجة النقص في الطلب الكلي¹.

4. تحقيق النمو الاقتصادي (Realization of Economic Growth): نظرا إلى التباطؤ الذي حصل في نمو الإنتاج الحقيقي في البلدان الصناعية والذي لم يتجاوز (2%) خلال الفترة (1913-1938) ونتيجة للدمار والانهاك الاقتصادي الذي عانت منه البلدان الصناعية من مخلفات الحرب وبروز الحاجة إلى القيام بإعمار وتطوير اقتصادياتها، فقد أصبح من الضروري تدخل حكومات هذه البلدان للتوسع في إمكاناتها الإنتاجية بحيث تعمل على زيادة النمو في الطاقة الإنتاجية - وذلك من خلال النهوض بالمستويات الانتاجية جعل من هذا الهدف ليكون سبيلا وهدفا طويل الأمد باعتماد سياسات مالية مثلى والإنشطة بدورها الهام في تنمية الموارد المادية والبشرية وتحقيق زيادات مستمرة في الطاقة الإنتاجية.

وعلى الرغم من وجود أهداف متعددة للسياسة المالية فإن هذه الأهداف غالبا ما تواجه بعض المشاكل المتعلقة بالتضارب فيما بينها، فعل سبيل المثال، عندما تستهدف السياسة النقدية تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار فإنه قد يقود ذلك إلى نتائج سلبية وضارة عندما يتم العمل لتحقيق هدف الاستخدام الكامل، لأن ما تسببه هذه السياسة من انكماش في حجم الإنفاق العام وخصوصا الاستثماري منه يؤدي في الغالب إلى تدهور مستوى النشاط الاقتصادي وبالتالي التأثير سلبا في مستوى التشغيل الكامل كهدف تسعى إلى تحقيقه، كما إن ارتفاع مستوى النمو الاقتصادي الذي يساعد في تحسين مستويات المعيشة وخلق فرص العمل قد يسبب التضخم واجتذاب مستوى معين من الاستيرادات، هذا فضلا عن المشاكل التي تفرزها أهداف السياسة ككل عندما لا يكون هناك اهتمام واضح بمسألة التنسيق مع أهداف السياسة الأخرى. ولغرض نقادي مثل هذه المشاكل ينبغي المفاضلة بين الأهداف التي تسعى إليها السياسة المالية إليها لتجاوز السلبيات التي قد تتركها مستقبلا جراء التضارب في أولويات تنفيذها².

¹ هيفاء غدير (2018)، مرجع سبق ذكره.

² العبيدي علي (2010)، دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي، دار الكتب العلمية، 2010، ص: 45.

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية

بعد أن تناولنا في المطلب الأول مفهوم واهداف السياسة المالية، سنتناول في هذا المطلب أبرز أدوات السياسة المالية، ويقصد بأدوات السياسة المالية الآلية التي تتحكم بها الدولة بنشاطها المالي في سعيها لتحقيق أهدافها وهناك ثلاث ادوات للسياسة المالية وهي:

أ. **سياسات الإنفاق الحكومي:** يمكن للحكومات زيادة مبلغ الأموال التي تنفقها إذا اعتقدت أنه لا يوجد نشاط تجاري كافٍ في الاقتصاد. وغالبا ما يشار إلى هذا باسم الإنفاق التحفيزي. ويمكنهم اقتراض المال عن طريق إصدار سندات الدين (مثل السندات الحكومية) إذا لم تكن هناك إيصالات ضريبية كافية لتغطية زيادات الإنفاق، مما يسمح لهم بتراكم الديون ويشار إلى هذا باسم الإنفاق العجز. وتستخدم الحكومة نفقاتها العامة لتحقيق اهدافها من خلال عدة زوايا منها:

✓ زيادة او تخفيض حجم اجمالي الانفاق،

✓ وإذا كان حجم الانفاق ثابت لا ينقص ولا يزيد بإمكان الدولة اعادة توزيع الانفاق على الانشطة المختلفة كان تزيد الانفاق على نشاط معين وتخفضه على اخر، او ان تزيد الدولة من انفاقها الاستثماري على حساب الجاري إذا ارادت زيادة التكوين الرأسمالي¹.

ب. **السياسات الضريبية:** من خلال زيادة الضرائب، تقوم الحكومات بسحب الأموال من الاقتصاد وإبطاء النشاط التجاري تُستخدم السياسة المالية عادةً عندما تسعى الحكومة إلى تحفيز الاقتصاد وقد تخفض الضرائب أو تقدم تخفيضات ضريبية في محاولة لتشجيع النمو الاقتصادي. يعد التأثير في النتائج الاقتصادية من خلال السياسة المالية أحد المبادئ الأساسية للاقتصاد الكينزي.

تستخدم الدولة الضرائب بأنواعها (ضرائب الدخل، ضرائب ارباح الشركات، الضرائب الجمركية) لتحقيق اهدافها المرسومة وهنا عليها أن تميز اي من الضرائب ملائمة، سواء للهدف المطلوب الوصول اليه ام لظروف البلد الاقتصادية. أما عن المفاضلة بين استخدام الانفاق العام او الضرائب في الوصول الى الأهداف المرسومة فان كثير من الاقتصاديين يفضلون فكرة اعتماد التخفيضات الضريبية بشكل مؤقت وذلك خلال أوقات الركود او الزيادات الضريبية بشكل مؤقت أيضا خلال أوقات التضخم. ولكن فكرة اعتماد الضرائب لتحقيق الاهداف تعرضت لانتقادات ومنها هو ان المستهلكين يتمتعون بوعي ويدركون ان التغييرات الضريبية قائمة بصوره مؤقتة ومن ثم لا يقومون بتغيير انفاقهم بشكل كبير وبالتالي فان الضريبة تفقد تأثيرها المتوقع من جانب الحكومة

¹ شكري رجب العشماوي، آمنة سالم الجابري (2022)، السياسة المالية المستدامة، دائرة مالية، ص: 05.

فيما يميل مؤيدو وجود دور أكبر للقطاع الخاص ودور أصغر للقطاع العام الى خفض الضرائب اثناء الكساد وتخفيض الانفاق العام اثناء أوقات التضخم. فيما يفضل بعض

الاقتصاديين زيادة الانفاق العام خلال الكساد وزيادة الضرائب خلال التضخم وهؤلاء يؤمنون بوجود قطاع عام كبير وبالتالي دور أوسع للدولة في الشأن الاقتصادي.

ج. إدارة العجز أو الفائض في الميزانية، وكيفية تمويله: تعد الموازنة العامة من بين الأدوات الأساسية للسياسة المالية، حيث إن حجم الفائض المحقق فيها ومعدل نموه وكيفية توجيه استخدامه، كلها عوامل تترك أثراً مباشراً على الأنشطة الاقتصادية في الدولة. وفي المقابل، عندما تستهدف الحكومة إحداث عجز مقصود في الموازنة عبر زيادة الإنفاق العام بهدف تنشيط الطلب الكلي، فإن فعالية هذه السياسة تعتمد بدرجة كبيرة على الأسلوب الذي يتم من خلاله تمويل ذلك العجز، لما له من انعكاسات على الاستقرار الاقتصادي الكلي¹.

المبحث الثاني: ماهية السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية أداة رئيسية تستخدمها السلطات النقدية وعلى رأسها البنك المركزي، للتأثير في عرض النقود والائتمان بهدف تحقيق أهداف اقتصادية كلية. وفي عالم يتسم بالديناميكية والتقلبات الاقتصادية تبرز أهمية وجود إطار فعال لتوجيه النشاط الاقتصادي نحو تحقيق الاستقرار والنمو المستدام. ومن هذا المنطلق يكتسي فهم مفهوم السياسة النقدية وأهدافها أهمية قصوى للمختصين والمهتمين بالشأن الاقتصادي على حد سواء.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية وأهدافها

تعد السياسة النقدية أحد الأدوات الرئيسية التي تستخدمها السلطات النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. في هذا المطلب، سنتناول مفهوم السياسة النقدية وأبرز أهدافها.

الفرع الأول: مفهوم السياسة النقدية

يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها مجموعة الإجراءات والأدوات التي يتخذها البنك المركزي للتحكم في حجم وتكلفة الائتمان المتاح في الاقتصاد، وبالتالي التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل التضخم

¹ هيفاء غدير (2010)، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب دمشق، سوريا، ص: 22-23.

والنمو الاقتصادي، والبطالة، وأسعار الصرف. كما تعرف أيضا بأنها "مجموعة الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل السلطة النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد، ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف"¹.

ويمكن تعريفها أيضا بأنها "مجموعة الإجراءات والأحكام التي تتبعها الدولة بغرض التأثير والرقابة على الائتمان، بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية"². كما يقصد بالسياسة النقدية تلك الإجراءات المتخذة من طرف السلطات النقدية، للتحكم في المستوى العام للأسعار والسيطرة على المعروض النقدي وبالتالي فهي إحدى أدوات السياسة الاقتصادية³.

أيضا يقصد بالسياسة النقدية قيام البنك المركزي بتغيير كمية النقود في المجتمع زيادة ونقصانا وذلك بتأثيره على حجم الائتمان وأسعار الفائدة عن طريق استخدام أدواته التقليدية للتأثير على الاستثمار وبالتالي على النشاط الاقتصادي في المجتمع⁴.

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن السياسة النقدية هي مجموعة من القواعد والوسائل والإجراءات التي تعتمد عليها السلطة النقدية، ممثلة عادة بالبنك المركزي، بهدف التأثير على عرض النقود ومستوى السيولة في الاقتصاد، بما يتماشى مع متطلبات النشاط الاقتصادي، وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية محددة مثل استقرار الأسعار، دعم النمو الاقتصادي، تحقيق مستوى مناسب من التشغيل، والحفاظ على توازن ميزان المدفوعات خلال فترة زمنية معينة.

الفرع الثاني: أهداف السياسة النقدية

تهدف السياسة النقدية بأدواتها المختلفة بشكل أساسي إلى الحفاظ على استقرار الأسعار وخفض معدل التضخم بشكل مستدام، كما تسعى إلى تحقيق الكثير من الأهداف الأخرى وهي كالتالي⁵:

1. الحفاظ على استقرار الأسعار: يعد الحفاظ على استقرار الأسعار الهدف الأساسي للسياسة النقدية؛ إذ تهدف للحفاظ على مستوى التضخم؛ وهو المعدل الذي تتغير به أسعار السلع والخدمات مع مرور الوقت منخفضا ومستقرا، ويسهل التنبؤ به، ويؤدي ثبات الأسعار إلى الحفاظ على مستويات معيشية ثابتة، وحماية

¹ عبد المطلب عبد الحميد (1997)، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، مكتبة الزهراء، دمشق، 1997، ص 284.

² عبد المجيد قدي (2003)، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 53.

³ فوزية هيبور، دليلة طالب (2022)، أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2020، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 02، العدد 12، ص: 135.

⁴ عبد المجيد قدي (2003)، مرجع سبق ذكره، ص: 285.

⁵ هيكل عجمي جميل الجنابي (2014)، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص: 41.

الأفراد ذوي الدخل المنخفض عن طريق ثبات أسعار السلع الأساسية، وتحقيق التوازن في مستويات الاستهلاك، وتسهيل التخطيط الاستثماري والتخطيط المالي للشركات.

2. زيادة فرص العمل: يمكن للسياسة النقدية أن تؤثر على مستوى البطالة وتقلل منه؛ إذ يؤدي رفع مستوى المعروض النقدي في الدولة إلى تحفيز الأنشطة التجارية؛ وبالتالي يتوسع سوق العمل مما يُوفر الكثير من فرص العمل، كما قام البنك الاحتياطي الفيدرالي بشراء الأصول على نطاق واسع ضمن السياسات النقدية مما أدى إلى بحث المستثمرين من القطاع الخاص عن فرص استثمارية أخرى رفعت معدلات الإنتاج، وخلق فرص عمل كثيرة في مختلف المجالات.

3. الحفاظ على أسعار صرف العملات: يستخدم البنك المركزي سلطته المالية للحفاظ على استقرار أسعار صرف العملات بين المحلية والأجنبية، إذ يقوم البنك المركزي بتنظيم أسعار الصرف بزيادة المعروض النقدي عن طريق رفع معدلات إصدار العملات المحلية، وفي مثل هذه الحالة تُصبح العملات المحلية رخيصة مقارنة بالعملات الأجنبية.

4. تحقيق النمو الاقتصادي: إن تحقيق أهداف السياسة النقدية يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي، وهو زيادة إنتاج السلع والخدمات الاقتصادية من فترة زمنية إلى أخرى، ويتم قياسه من خلال الناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي، فمثلا في حال الحفاظ على ثبات الأسعار، واستقرار سعر صرف العملات، ومن ثم زيادة فرص العمل، فكل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي، وبالتالي رفع مستوى الرفاهية والازدهار للأفراد والمجتمع.¹

5. العمل على تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة: ويتم ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بتكثيف سعر إعادة الخصم، بخفض من حدة ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة، وبالتالي يؤدي إلى تشجيع الصادرات وتقليل الإقبال على شراء السلع الأجنبية، ودخول رؤوس أموال أجنبية نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة، وهذا ما يساهم في تقليل العجز في ميزان المدفوعات. وللاشارة هناك تضارب في تحقيق أهداف السياسة النقدية جملة واحدة، ذلك أن تحقيق تخفيض العرض النقدي يؤدي إلى التحكم في معدل التضخم، لكن بالمقابل

¹ راتول محمد، صلاح الدين كروش (2014)، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2010، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، ص: 105.

قد تؤدي إلى ارتفاع في معدل البطالة، فإتباع سياسة نقدية توسعية يؤدي إلى تسارع النمو الاقتصادي، ولكن بالمقابل يؤدي إلى ظهور تضخم، أما في حالة سياسة نقدية انكماشية فالوضعية تنعكس تماما¹.

6. **تقليل التأثيرات الخارجية في الاقتصاد المحلي** تهدف السياسة النقدية بأدواتها المختلفة إلى زيادة الثقة في العملة المحلية؛ وتهيئة الظروف المناسبة لخفض نسبة الأصول، والخصوم المقومة بالعملة الأجنبية في الاقتصاد المحلي؛ ويؤدي هذا بدوره إلى التقليل من تأثير التغيرات في البيئة الخارجية على الاقتصاد.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية

تعد السياسة النقدية من أبرز السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة في ظل التقلبات التي تعرفها الأسواق المالية والنقدية. ويقوم البنك المركزي المسؤول عن إدارة السياسة النقدية في أغلب اقتصاديات العالم من خلالها بالتأثير على المتغيرات النقدية وعلى رأسها العرض النقدي وسعر الفائدة، بهدف التحكم في التضخم، تحفيز النمو، والحفاظ على استقرار سعر الصرف ولتحقيق هذه الأهداف يستخدم مجموعة من الأدوات التي تختلف في طبيعتها ودرجة فعاليتها إلى أدوات مباشرة أخرى غير مباشرة، حيث يعد فهم أدوات السياسة النقدية خطوة أساسية لفهم كيفية إدارة الاقتصاد الكلي وهو ما سنتطرق إليه في مايلي:

أولاً. الأدوات غير المباشرة

وتعد الأكثر استخداماً وهي تتضمن ما يلي:²

1. **عمليات السوق المفتوحة:** يتم تنفيذ عمليات السوق المفتوحة على أساس يومي عندما يقوم بنك الاحتياطي الفيدرالي بشراء وبيع سندات الحكومة الأمريكية إما لضخ الأموال في الاقتصاد أو سحب الأموال من التداول.
2. **نسبة الاحتياطي القانوني (الاحتياطي الإلزامي):** من خلال تحديد نسبة الاحتياطي، أو النسبة المئوية للودائع التي يتعين على البنوك الاحتفاظ بها في الاحتياطي، يؤثر بنك الاحتياطي الفيدرالي بشكل مباشر على مقدار الأموال التي يتم إنشاؤها عندما تقدم البنوك القروض.

¹ خليل عبد القادر (2012)، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي: مفاهيم أولية وتطبيقات حول النقود والنظريات النقدية الجزء الأول ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 22.

² صاري على (2013)، السياسة النقدية غير التقليدية الأدوات والأهداف، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية العدد 04، ص: 66.

3. سعر إعادة الخصم: يمكن لبنك الاحتياطي الفيدرالي أيضاً استهداف التغييرات في سعر الخصم، وهو سعر الفائدة الذي يفرضه على القروض التي يقدمها للمؤسسات المالية تهدف هذه الأداة إلى التأثير على أسعار الفائدة قصيرة الأجل عبر الاقتصاد بأكمله.

ثانياً: الأدوات المباشرة

هناك أدوات أخرى قد تلجأ إليها السلطات النقدية لإدارة السياسة النقدية في البلاد وتأخذ صفة التدخل المباشر.

فقد تتعمد السلطات إلزام البنوك مباشرة بأسعار فائدة معينة يتم تحديدها بواسطة البنك المركزي على كل من ودائع العملاء والقروض الممنوحة من البنوك التجارية. أو قد تتعمد السلطات فرض حد أدنى من السيولة للأصول التي تمتلكها البنوك في شكل نسبة معينة يشترط عدم تجاوزها، بحيث يمكن تغيير هذه النسبة حسب نوع الأصول التي تمتلكها البنوك التجارية وأجل كل منها وكذا حسب تغير الأحوال الاقتصادية في البلاد كما قد تتعمد هذه السلطات فرض سقف ائتمانية في شكل نسب معينة على حجم الائتمان الممنوح لبعض القطاعات الاقتصادية أو لكلها بحيث يتعين على البنوك عدم تجاوزها. ويتحدد الهدفان الأساسيان من استخدام أدوات الرقابة المباشرة في:

- ◀ التأثير على تكلفة الإقراض لدى البنوك التجارية سواء بالزيادة أو بالنقص بما يتيح الفرصة للتأثير على حجم الائتمان إما للحد منه وإما للتوسع فيه.
- ◀ إتاحة الفرصة للنمو والازدهار لبعض القطاعات الهامة أو الحساسة داخل الدولة بإعطائها ميزات تفضيلية في الاقتراض من البنوك لتغطية احتياجاتها التمويلية، بما يساعد على دفع عجلة النمو للدولة ككل.
- ◀ توفير قدر كافي من الأصول القابلة للتسييل في أسرع وقت ممكن لمواجهة طلبات السحب التي يتقدم بها عملاء البنوك وبصفة خاصة في أوقات الأزمات النقدية.¹

المبحث الثالث: سوق العمل مفاهيم ومؤشرات

يعد سوق العمل أحد الركائز الأساسية في الاقتصاد، حيث يعكس هذا الأخير ديناميكية النشاط الاقتصادي من خلال مؤشرات حيوية مثل معدلات البطالة، ومعدلات التشغيل، ومشاركة القوى العاملة. كما يعتبر مرآة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة، ويستخدم لتقييم فعالية التدخلات الحكومية في مجال

¹ حسين كامل فهمي (2006)، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، جدة، ص: 18.

التوظيف وتشغيل القوى العاملة. لذا، فإن التطرق إلى مفاهيم ومؤشرات سوق العمل يعد ضروريا لفهم الواقع الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة، وتحديد مواطن القوة والاختلالات التي تستوجب المعالجة.

المطلب الأول: ماهية سوق العمل وأهم مؤشرات

يعد سوق العمل القلب النابض للاقتصاد، فهو الفضاء الذي تتفاعل فيه قوى العرض والطلب على العمل ويتحدد من خلاله مستوى الأجور ومعدلات التوظيف والبطالة، حيث سنتناول في هذا المطلب مفهوم سوق العمل ثم ننتقل لتسليط الضوء على أبرز المؤشرات التي تستخدم في قياس أداء هذا السوق وتقييم فعاليته.

الفرع الأول: مفهوم سوق العمل

هناك العديد من المحاولات التي شرحت مفهوم سوق العمل، ومن أبرز هذه التعريفات نجد التعريف المقدم من قبل "Goodman" الذي يعطي تعريفا عمليا لسوق العمل مفاده " أنه المنطقة التي تفتش فيها المؤسسات عن العمال والتي يشتغل معظم القاطنين.، كما يعرف سوق العمل أيضا على أنه " المكان الذي يجتمع فيه كل من المشترين والبائعين لخدمات العمل والبائع هو في هذه الحالة هو العامل الذي يرغب تأجير خدماته والمشتري هو صاحب المؤسسة الذي يرغب في الحصول على خدمات العمل"¹

في تعريف آخر عرف وق العمل بأنه " الوسط الذي يبحث فيه العاملون بهدف بيع خدماتهم لأصحاب العمل الذين يقومون باستجاره مقابل شروط وظروف يتفق عليها". كما يعرف على أنه " المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه، أي المجال الذي يتم فيه بيع الخدمات وشراؤها وبالتالي تسعير خدمات العمل"².

كما عرفته منظمة العمل الدولية على أنه " الميدان الذي يوائم بين العاملين والوظائف، أو حيث يجري تبادل العمل مقابل أجر أو يقايض عينا، فيما تشكل القوى العاملة الزاد الحيوي الذي يمد السوق بالعاملين"³.

¹ جفروري كمال (2023)، سوق العمل في الجزائر- الخصائص والتحديات، مركز البحث العلمي والتقني في المناطق الجافة CRSTRA- بسكرة، ص: 03.

² الطاهر لطرش (2011)، الإطار المؤسسي لسوق العمل وسياسة التشغيل في الجزائر خصائصه الأساسية وأثره على ديناميكية التشغيل، الملتقى الدولي حول استراتيجية العولمة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية، المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، ص: 44.

³ ليلي محمد يسعد، هدى بن عاشور، القديم أمينة (2022)، الجندر وسياسة التشغيل في الجزائر، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، جامعة الجلفة، المجلد 04، العدد 08، ص: 276.

انطلاقاً مما سبق يمكننا القول أن سوق العمل هو ذلك المجال أو الحيز الذي يلتقي فيه عارضي العمل المتمثل في الأفراد الباحثين عن وظائف، مع طالبي العمل المتمثل في المؤسسات والشركات التي تبحث عن موظفين، حيث يتم تبادل خدمات العمل مقابل أجر وفق شروط وظروف متفق عليها.

الفرع الثاني: مؤشرات سوق العمل

أ. **معدل النشاط (TA):** يمكن تحديد معدل النشاط الإجمالي بقسمة عدد السكان النشطين على حجم السكان الإجمالي وهو يعبر عن حجم القوى العاملة من كل 100 ساكن، إلا أن هذا المعدل لا يعبر عن النشاط الحقيقي للسكان لأننا أدمجنا أفراداً لا يسمح لهم القانون بمزاولة العمل في حساب هذا المعدل. لهذا نلجأ إلى مقياس أكثر دقة وهو معدل النشاط الصافي والذي يعبر عن حجم القوى العاملة من كل 100 فرد من السكان الذين هم في سن العمل ويعكس درجة حب العمل بين السكان وإلى حد ما حالة النشاط الاقتصادي من ركود أو انتعاش بالإضافة إلى معتقدات المجتمع. يعطى هذا المعدل رياضياً بالصيغة التالية¹:

$$TA = \frac{PA}{PAT}$$

ويتوقف هذا المعدل على العوامل المؤثرة في البسط والمقام أي العوامل التي تؤثر في حجم السكان النشطين وحجم السكان في سن العمل، ونذكر من بينها:

1. القوانين التي تحكم من العمل المسموح به والمدة الإلزامية للتعليم.
2. القوانين التي تحكم ظروف التوقف عن العمل (سن التقاعد العادي والمسبق).
3. مدى مشاركة النساء في اليد العاملة.
4. الطرف الاقتصادي وما يتميز به من ركود أو انتعاش.
5. نظام التأمين على البطالة.
6. معدل الزيادة الطبيعية للسكان وتطور مؤشر الأمل في الحياة.

ب. **معدل الشغل (TO) ومعدل العمالة (TE):** إن معدل الشغل عبارة عن مقياس يبين لنا عدد المشتغلين من كل 100 فرد مقيم ومقلوبه عبارة عن معدل الإعالة والذي يبين عدد الأفراد الذين يعيلهم شخص واحد بالمتوسط، وتظهر أهمية هذا المؤشر في كون أن توفير منصب شغل واحد هو توفير لقمة العيش لعيال هذا الشخص.

¹ البشير عبد الكريم (2009)، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتها في تفسير فعالية سوق العمل، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، جامعة الشلف، 2009، ص: 181-182.

فعلى سبيل المثال، كان كل فرد عامل في الجزائر يعيل تقريبا 6 أفراد في سنة 1996 وأصبح يعيل 4 أفراد فقط في سنة وهذا يدل على تحسن سوق العمالة من جهة وميول الأفراد إلى الاعتماد على النفس من جهة أخرى. أما معدل العمالة (TE) فهو نسبة السكان المشتغلين من السكان في سن العمل ويعكس مدى قدرة الاقتصاد على استخدام اليد العاملة الموجودة وضعف هذا المعدل دلالة على هدر الموارد البشرية والتي تعتبر من أهم الموارد. نعبر رياضيا على كل منهما بالصيغ التالية:

$$TE = \frac{PO}{PAT} \quad TO = \frac{PO}{PT}$$

ج. **معدل البطالة (TC):** يعرف معدل البطالة كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوى العاملة أي:

$$TC = \frac{STR}{PA}$$

إذا كان هذا المعدل صغيرا، فهذا دلالة على أن سوق العمل قريب من التشغيل الكامل وإذا كان كبيرا معناه أن سوق العمل في حالة اختلال وعدم الاستقرار وأن مناصب العمل الشاغرة تملأ بسهولة. إن هذا المعدل يعكس نسبة المجموعة التي تكون في وقت معين رغبة في العمل لكنها لا تجد الفرصة. لكنها بالضرورة لا تعطي أي فكرة عن الضيق الاقتصادي الذي يعانيه أفراد هذه المجموعة وذلك لعدة أسباب:

- ◀ هذا المعدل لا يأخذ بعين الاعتبار الذين لا يبحثون عن عمل أو الذين توقفوا عن البحث بعد أن يتسوا من الحصول على وظيفة فهؤلاء الأفراد ليسوا مضمنين في عدد العاطلين.
- ◀ إحصاءات البطالة لا تقيدنا عن مستويات كسب العمل الخاص بالأفراد العاملين، وعمّا إذا كانت هذه المستويات تزيد على حد الفقر أم لا.
- ◀ ينتمي العديد من العمال العاطلين إلى أسر بها أكثر من عامل يحقق دخلا، فكثيرا منهم من الشباب وهم عادة ليسوا بالعائل الأول للأسرة.
- ◀ الكثيرين من العمال العاطلين يحصلون على دعم للدخل خلال فترة تعطلهم من العمل، سواء تعويضات حكومية للبطالة أو مدفوعات داعمة من هيئات خاصة.
- ◀ بيانات معدل البطالة تقدم لنا معلومات عن النسبة العاطلة من القوى العاملة ولا تعطينا أي فكرة عن النسبة العاملة من السكان، إنما معدل العمالة أو معدل الشغل هو الذي يعطينا فكرة عن هذه النسبة¹.

¹ البشير عبد الكريم (2009)، مرجع سابق، ص 182.

المطلب الثاني: سوق العمل في النظرية الاقتصادية

سيتناول هذا المطلب الثاني استعراض لأهم النظريات الاقتصادية التي تناولت سوق العمل، بدءًا من المفاهيم الكلاسيكية التي تركز على قوى العرض والطلب وتوازن السوق، مرورًا بالتحليلات الكينزية التي سلطت الضوء على دور الطلب الكلي والتدخل الحكومي، وصولًا إلى النظريات الحديثة التي تهتم بجوانب مثل رأس المال البشري، ونظرية البحث، واقتصاديات المعلومات.

الفرع الأول: سوق العمل في النظرية الكلاسيكية

أولاً: افتراضات النظرية الكلاسيكية

1. توفر شرط المنافسة التامة، في أسواق السلع والخدمات النهائية وخدمات عناصر الإنتاج، ويترتب على ذلك عدم قدرة بائعي هذه السلع والخدمات في السيطرة على أسعارها، فالبائعون والمشترون متلقون للأسعار ولا يستطيعون التأثير عليها بل ان التفاعلات في السوق هي التي تحدد الأسعار والأجور عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب.
2. مبدأ التوازن العام أو ما يعرف بقانون ساي فإن العرض يخلق الطلب المساوي له أي التوازن الحتمي بين الإنتاج والاستهلاك. معنى ذلك لا توجد طاقات عاطلة في المجتمع لأن الاقتصاد يكون دائمًا في حالة استخدام تام مهما كان مستوى السعر، وكذا عدم حدوث تقاطع بين العرض والطلب (أي لا يوجد عجزًا ولا فائضًا).
3. الاستخدام التام (التشغيل التام) وعدم وجود بطالة إجبارية وذلك لوجود درجة عالية من المرونة كعوامل الإنتاج.
4. عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أي سيادة مبدأ الحرية الاقتصادية وينتج عنه عدم جدوى السياسة المالية.¹
5. يعتمد التحليل الكلاسيكي على التحليل الساكن الذي يهمل عامل الزمن وبالتالي عدم حدوث الأزمات الاقتصادية، حيث يؤمن الكلاسيك بالتنظيم العفوي.
6. تعتبر النقود وسيط للتبادل ولا تؤثر في الأسعار (المعاملات) معنى ذلك أن النقود عند الكلاسيك حيادية.²

¹ بن الحاج جلول ياسين (2018)، الاقتصاد الكلي دروس وتمارين، مطبوعة موجهة لطلبة الليسانس في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون _ تيارت، ص: 50.

² محمد الخطيب نمر، مسعود صديقي (2009)، التحليل الاقتصادية الكلي بين النظرية والتطبيق، مطبوعات جامعية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة قاصدي مرباح، ص: 28.

7. عند الكلاسيك يوجد اليقين ولا يوجد الشك.
8. الرشادة الاقتصادية أي تحقيق أقصى ربح بأقل تكلفة.
9. الفترة القصيرة.
10. أعطى أهمية بالغة لعنصر العمل أي أن حجم الإنتاج يعتمد على عنصر العمل فقط في الفترة القصيرة.

ثانياً: سوق العمل عند الكلاسيك

تستند النظرية الكلاسيكية من حيث موضوع العمالة والاستخدام على التفاعل التلقائي بين القوى المحددة للعرض من العمال والقوى المحددة للطلب عليهم، وما تلعبه الأجور الحقيقية من دور في هذا التفاعل حيث يتحدد المستوى التوازني للإنتاج ومن ثم العمالة.

1- الطلب على العمل

يتأثر الطلب على العمل بالأجر الحقيقي، وتكتب دالة الطلب على العمل الكلاسيكية كالتالي:

$$ND = f(w/p)$$

حيث:

ND: تمثل حجم الطلب على العمل؛

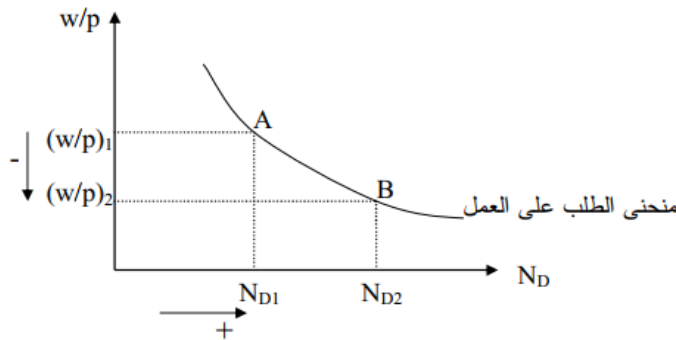
W: الأجر الاسمي؛

W/P: الأجر الحقيقي؛

P: المستوى العام للأسعار¹.

أي المؤسسات ستطلب يد عاملة جديدة كلما انخفضت الأجور إذا هناك علاقة عكسية بين الأجور الحقيقية وطلب العمل كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-0): منحنى دالة الطلب على العمل



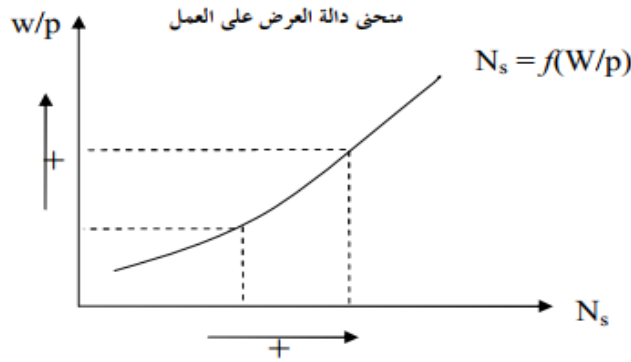
المصدر: محمد الخطيب نمر، مسعود صديقي (2009)، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

¹ عبد الرحمن يسري أحمد (2003)، الاقتصاد الكلي: النظرية والتحليل، ط 2، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص 102.

2- عرض العمل

يصدر عرض العمل عن العمال وفي رأي الكلاسيك يرتبط عرض العمل إيجابا بمعدل الأجر الحقيقي، وبالتالي إذا تغير سعر الإنتاج بنفس النسبة التي تغيرت بها الأجور فإن قرارات الأفراد بعرض قوة عملهم تبقى ثابتة فنستنتج من ذلك أن عرض العمل سوف يعتمد على المستوى السائد للأجور وعلاقتها بالإنتاج، بالإضافة إلى تكلفة الفرصة البديلة للعمل وتفضيلات الأفراد أو العمال بالنسبة للعمل، كما أن عرض العمل الفائض في السوق يعني وجود بطالة¹.

الشكل رقم (2-0): منحنى دالة العرض على العمل



المصدر: محمد شريف ألمان (2003)، مرجع سبق ذكره، ص: 97.

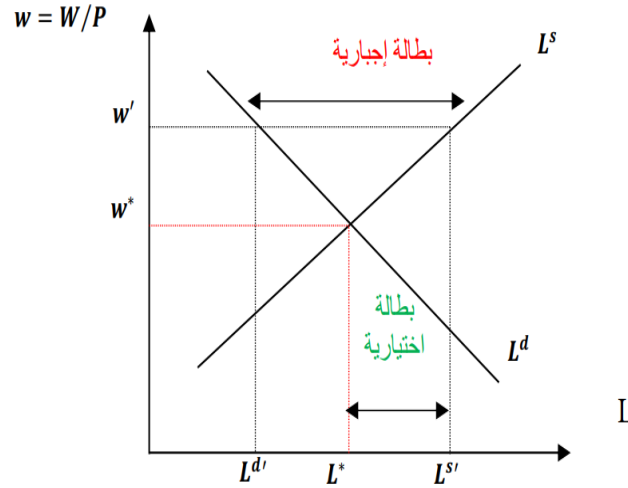
3- توازن سوق العمل

كأي سوق أخرى فإن عرض العمل والطلب عليه يتفاعلان في السوق ويحددان في سوق حرة كاملة في وقت واحد نقطة التوازن بين كمية العمل المطلوبة والمعروضة والأجر الذي يرافق تلك الكمية، ومن المفترض في سوق متوازنة أن تعيد تصحيح نفسها إذا اختلفت بعض جوانبها، فزيادة العرض أو انخفاض الطلب يؤدي حتما إلى انخفاض في الأجور، وظهور نقطة توازن جديدة، والعكس صحيح، ويمنع تحقيق التوازن في سوق العمل ظروف عديدة مثل تجزئة السوق وتدخل اتحادات العمال، وانخفاض مرونة الأجور وتكلفة تكون رأس

¹ محمد شريف ألمان (2003)، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 97.

المال البشري وغيرها، ويتحقق التوازن في سوق العمل بتساوي جانبي العرض والطلب ويتحدد معه كمية العمل التوازني L ومستوى الأجر الحقيقي التوازني w السائد في تلك السوق¹، كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-0): منحنى توازن سوق العمل



المصدر: محمد بوخاري (2014)، مرجع سبق ذكره، ص: 48.

لقد أوضح الفكر الكلاسيكي أنه إذا تركت سوق العمل دون تحرك خارجي، فإن مرونة كل من الأجور والأسعار تضمن التوازن في سوق العمل عند مستوى العمالة الكاملة، بحسبان أن كل فرد قادر على العمل ويرغب فيه عند أجر التوازن يجد وظيفة، وبالتالي فإن البطالة حالة استثنائية مؤقتة، تحدث إذا ارتفعت الأجور الحقيقية للعمال عن مستوى أجر التوازن، مما يقلل من أرباح رجال الأعمال ومن ثم تقل الكمية المطلوبة من العمل، وفي الوقت نفسه تزداد الكمية المعروضة منه، ولكن هذا الوضع يمثل حالة مؤقتة يترتب عليها انتشار البطالة بين العمال وانخفاض الأجور الحقيقية حتى تعود إلى مستوى التوازن المستقر الذي يضمن التشغيل الكامل، وبالتالي فإن مرونة الأجور الحقيقية تضمن دائما القضاء على البطالة وفقا للفكر الكلاسيكي.

وعليه، فإن المدرسة الكلاسيكية لا تعترف بوجود بطالة إجبارية، وان وجدت البطالة فإنها إما أن تكون بطالة اختيارية نظرا لرفض العاطلين العمل بالأجر السائد في السوق، أو بطالة احتكاكية؛ تلك التي تتواجد نتيجة لانتقال العمال من وظيفة لأخرى.

¹ محمد بوخاري (2014)، الاقتصاد الكلي المعمق، الجزء الأول، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص: 48.

الفرع الثاني: سوق العمل عند كينز

أولاً: افتراضات النظرية الكينزية: يقوم الاقتصاد الكينزي على مجموعة من الفرضيات التي تشكل أساس النظرية الكينزية في التوازن الكلي، ومن أهم هذه الفرضيات¹:

1. انتقد كينز فكرة قانون ساي الذي ينص أن العرض يخلق الطلب، فكينز يعتقد أن الطلب يخلق العرض أي عندما يكون هناك استهلاك وبالتالي يكون هناك طلب فحتمًا سيكون هناك عرض وهو ما يجنب الكساد، وهو ما جعله يدعو لتحقيق الطلب الفعال (الطلب الفعال = الطلب الكلي)

2. انتقد كينز فكرة التشغيل التام والتي أثبتت عدم صلاحيتها من خلال أزمة 1929 التي نتج عنها بطالة كبيرة وعليه يمكن للاقتصاد أن يتوازن من عدة مستويات بما في ذلك مستوى الاستخدام التام.

3. انتقد كينز فرضية أن التوازن يتحقق من خلال الأسواق، فكينز يرى أن التوازن يتحقق من خلال تدخل الدولة (أي ضرورة تدخل الدولة عن طريق السياسة المالية والنقدية).

4. انتقد كينز فكرة أن التوازن الكلي يتحقق من خلال التوازن الجزئي بينما كينز يرى أن التوازن الكلي يحدث بتحقيق بعض النظريات الاقتصادية.

وبمجيء كينز ومن خلال التحليلات التي قدمها في تحليله لسوق العمل، استطاع أن يجعل الفرضيات التي يستند إليها الكلاسيك تنهار، حيث قدم مجموعة من الانتقادات نلخصها فيما يلي²:

- يعتبر كينز فرضية التجانس على أنها غير صحيحة لأن سوق العمل غير متجانس لاختلاف الكفاءة والخبرة بين العارضين، بل عملية الإنتاج نفسها تستدعي التنوع في الاختصاص والتجربة المهنية؛
- سوق العمل ليس سوقًا شفافًا لأن المعلومة فيه غير متناظرة، ومصادرها متنوعة؛
- حركة عارضي العمل تختلف باختلاف السن والجنس... الخ، كذلك باختلاف الظروف الاقتصادية بحيث تشتد الحركة عند الأزمة وتقل عند التوسع.

ثانياً: سوق العمل في النظرية الكينزية

1- الطلب على العمل

لا يوجد اختلاف بين الكلاسيك وكينز في تفسيرهم لدالة الطلب على العمل، فكينز يقبل فرضية المنافسة التامة وبالتالي السعي لتعظيم الربح تحت قيد دالة الإنتاج، وقاعدة التوازن هي استمرار المنتج في إنتاج وعرض

¹ محمد الخطيب نمر، مسعود صديقي (2009)، مرجع سبق ذكره، ص 38.

² السعيد بريش (2007)، الاقتصاد الكلي-نظريات، نماذج وتمارين محلولة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، ص: 198.

كميات إضافية من سلعته حتى تتساوى التكلفة الحدية للعمل وبالتالي يأخذ منحني الطلب على العمل عند كينز نفس منحني الطلب عند الكلاسيك، حيث:

$$ND = L^d(W/P)$$

2 - عرض العمل: يمكن تلخيص رأي كينز حول عرض العمل في النقطتين الأساسيتين¹:

1- يرى كينز أن العمال معرضون للخداع النقدي وان سلوكهم في عرض خدماتهم يتحدد أساسا بالأجر النقدي، على خلاف الكلاسيك الذين يعتبرون الأجر الحقيقي هو المحدد لعرض العمل؛

2- إن الأجر النقدي غير مرن نحو الانخفاض، أي أن هناك حد أدنى للأجر النقدي لا يمكن أن ينخفض إلى أقل منه، وأنه لا يوجد أي عامل يقبل بعرض خدماته بأقل منه، وذلك بسبب وجود الاتحادات العمالية، وعدم توافر المنافسة الكاملة في الأسواق، فعند هذا الأجر تتكسر دالة عرض العمل الكينزية ويؤدي هذا بالطبع إلى انكسار دالة العرض الكلي في النظرية الكينزية وعليه تكون دالة عرض العمل مرتبطة بالأجر النقدي ارتباطاً طردياً:

$$L^s = f(W)$$

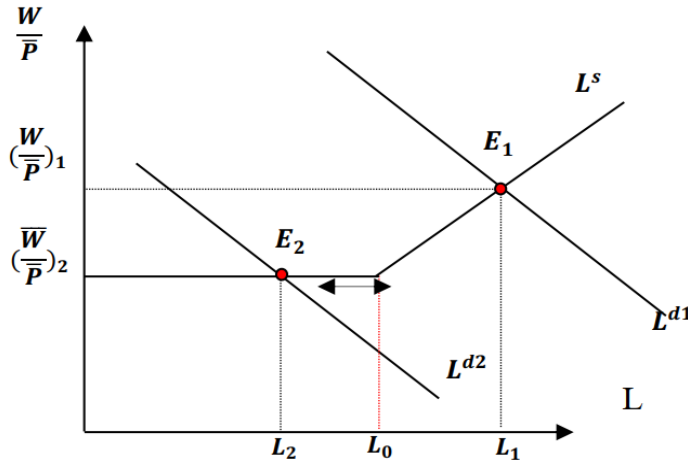
حيث L^s : الكمية المعروضة من العمل، W : الأجر النقدي

ثالثاً: توازن سوق العمل

يحدد تقاطع منحني عرض العمل ومنحني الطلب على العمل التوازن في سوق العمل، ولأجل دراسة هذا التوازن في معلم واحد بمقابلة دالة الطلب ودالة العرض، نفترض ثبات المستوى العام للأسعار لنتمكن من التعبير عن هذه الأخيرة بدلالة الأجر الحقيقي، كما هو مبين في الشكل التالي:

¹مراد، عبد الحميد (2009)، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص: 114.

الشكل رقم (0-4): توازن سوق العمل



المصدر: محمد بوخاري (2014)، مرجع سبق ذكره، ص: 48.

إن الحالة المسماة بـ "البطالة الكينزية" تتميز بوجود عرض زائد في العمل، وأرجع كينز ذلك إلى نقص الطلب الفعال، هذا الأخير الذي يحدد مستوى التشغيل والسلع التي تنتج حيث يقوم المنتجون بالإنتاج وبناء على هذا الإنتاج يتم تحديد العدد اللازم من العمال لتشغيلهم، فإذا انخفض الطلب عند مستوى التشغيل الكامل ينخفض مستوى الإنتاج وتظهر البطالة، ما يتطلب الأمر زيادة الطلب الكلي من خلال انتهاج سياسات مالية توسعية كي يتحقق مستوى التشغيل الكامل، غير أنه وفقاً لكينز توجد بعض العوامل التي تعقد حل مشكلة البطالة الإجبارية والتي منها زيادة تفضيل السيولة والتقدم الفني وزيادة راس مال المجتمع، لأن هذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج عند نفس مستوى التشغيل و/أو تقليل المطلوب من العمالة عند مستوى الناتج نفسه، كما يرى كينز أن وجود البطالة ذاتها يعد سبباً من أسباب قصور الطلب الكلي؛ حيث يترتب عليه انخفاض الدخل لدى الأفراد، ومن ثم انخفاض إنفاقهم الاستهلاكي، وبالتالي انخفاض الطلب الكلي، أي أن سياسة تخفيض الأجور - بوصفها علاجاً لمشكلة البطالة - يمكن أن يزيد من حدتها¹.

ولذا، فإن العلاج الأساسي للبطالة حسب كينز من خلال إتباع سياسات مالية توسعية، وعليه؛ فلا بد من تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، وهذا ما يتنافى مع فكرة تحقيق التوازن التلقائي عند مستوى التشغيل الكامل، وهو الموقف السائد من قبل الكلاسيك

¹ علي عبد الوهاب نجا (2005)، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، الدار الجامعية، مصر، ص: 40.

الفرع الثالث: سوق العمل في النظريات الحديثة

لقد ظهرت عدد من النظريات الحديثة لسوق العمل والبطالة تناولت النظريات السابقة بالتطوير والتعديل من خلال إدخال فروض أكثر واقعية حتى تصير أكثر قدرة على تفسير الظواهر الحديثة في سوق العمل، وفيما يلي تتطرق إلى أهم هذه النظريات:

أولاً: نظرية البحث عن العمل

تؤكد هذه النظرية صعوبة توافر المعلومات الكاملة عن سوق العمل، الأمر الذي يترتب عليه زيادة درجة عدم التأكد عند اتخاذ القرارات، مما يدفع بالأفراد إلى السعي للتعرف على هذه المعلومات، وتتسم عملية البحث عن هذه المعلومات بسمتين أساسيتين وهي:

- ✓ أن عملية البحث هذه مكلفة مادياً لكل من العمال والمؤسسات، حيث تتطلب نفقات تتعلق بالبحث والانتقال من قبل العاملين، ونفقات إجراء الاختبارات من قبل رجال الأعمال؛
- ✓ أن عملية البحث تحتاج إلى وقت طويل وإلى تفرغ من قبل الأفراد لجمع هذه المعلومات.¹

تستند هذه النظرية إلى هاتين السمتين في تفسير وجود كم هائل من العاطلين جنباً إلى جنب مع وجود فرص عمل شاغرة، فضلاً عن تفسير تباين الأجور المتعلقة بنفس فئات المهارة. وطبقاً لهذه النظرية ترجع معدلات البطالة في المجتمع إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم والتفرغ من أجل البحث وجمع المعلومات المتعلقة بأفضل فرص للعمل الملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها، ومن ثم فإنه وفقاً لهذه النظرية فإن البطالة السائدة في الاقتصاد تعد سلوكاً اختيارياً، كما أنها ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل فيما بين الأنشطة والاستخدامات المختلفة، ومن ناحية أخرى فإن رجال الأعمال يفضلون الاحتفاظ بوظائف شاغرة لبعض الوقت بدلاً من شغلها، وذلك بهدف التأكد من العثور على أفضل العناصر الملائمة، وقد أسهمت هذه النظرية في تفسير فترات البطالة، والسبب في إطالتها بين فئات معينة مقارنة بفئات أخرى من قوة العمل، وينطبق ذلك بصفة خاصة على الشباب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، حيث أن انعدام خبراتهم يزيد معدل تنقلهم بين الوظائف المختلفة من أجل الحصول على قدر أكبر من المعلومات.²

¹ الزيد محمد بن عبد الله (2005)، اقتصاد العمل، مكتبة العبيكان، الرياض. ص: 89.

² أحمد الأشقر (2002)، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الدار الدولية العلمية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع عمان، ص: 177.

ثانيا: نظرية الاختلال

ظهرت هذه النظرية على يد كل من J.C. Benassy و E.Malinvaud كمحاولة لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في الدول الصناعية خلال فترة السبعينات، ويرتكز في تحليله للبطالة على سوقين اثنين هما سوق السلع وسوق العمل، حيث تتبنى هذه النظرية فرض جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير ويرجع ذلك إلى عجزهما عن التغير بالسرعة الكافية لتحقيق التوازن المنشود، ونتيجة لذلك يتعرض سوق العمل لحالة الاختلال متمثلة في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب مما يقود إلى البطالة الإجبارية ولا تقتصر النظرية على البحث عن أسباب البطالة في إطار دراسة سوق العمل، وإنما تسعى أيضا لتحليلها من خلال دراسة العلاقة بين سوق العمل وسوق السلع، إذ يمكن أن ينتج عنه نوعين من البطالة هما:

النوع الأول: يتميز بوجود فائض في عرض العمل عن الطلب عليه، ويترتب على ذلك عدم قيام أصحاب العمل أو رجال الأعمال بتشغيل عمالة إضافية لوجود فائض في الإنتاج لا يمكنه تسويقه، وهو ما يتطابق مع التحليل الكينزي.

النوع الثاني: في هذه الحالة تقترن البطالة بوجود نقص في عرض السلع مقابل الطلب عليها، وتكون أسباب البطالة في ارتفاع معدل الأجور الحقيقية للعمال، مما يدفع المستخدمين إلى عدم زيادة كل من عرض السلع ومستوى التشغيل بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات، وهو ما يتطابق والتحليل الكلاسيكي¹.

ثالثا: نظرية تجزئة سوق العمل²

إن هذه النظرية لا ترتكز في عملية الاختبارات المتاحة للعمل على الأفراد وحرية اختيارهم للوظائف المختلفة في سوق العمل، بل ترتكز على مجموعات أو طبقات معينة من العمال الذين يواجهون مواقف وحاجات مختلفة لأسواق العمل والتي تحدد بطريقة منظمة أذواقهم ورغباتهم في عملية اختيار الوظائف المختلفة، وتبعاً لطبيعة الوظائف المختلفة والمعايير المستخدمة في كل منها يمكن تقسيم سوق العمل إلى مجموعتين أو سوقين وتفترض النظرية أن عنصر العمل لديه القدرة على الانتقال والتحرك داخل كل سوق ولا يتحقق له ذلك فيما بين السوقين وذلك لاختلاف السوقين من حيث خصائص الأفراد والوظائف بكل منهما:

¹ رمضان نعمة الله وآخرون (2004)، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، ص: 288.

² عاشور عمر المسماري (2008)، القوى العاملة والتعليم وسوق العمل، منشورات جامعة عمر المختار، ليبيا، ص: 26.

النوع الأول: هو السوق الرئيسي وهو سوق المنشآت كبيرة الحجم التي تستخدم فنونا إنتاجية كثيفة رأس المال بجانب عمالة على درجة عالية من المهارة، وتعمل هذه المنشآت على الاحتفاظ بهم لما اكتسبوه من مهارات أثناء عملهم، ومن ثم يتميز هذا السوق بفرص عمل أفضل وأجور أعلى، وتتسم ظروف العمل فيه بدرجة عالية من الاستقرار

النوع الثاني: وهو السوق الثانوي وهو سوق المنشآت صغيرة الحجم التي تستخدم أساليب إنتاجية بسيطة مكثفة للعمل، ويتسم هذا السوق بانخفاض الأجور، ووجود ظروف غير مواتية للعمل، فضلا عن تعرضه لدرجة أكبر من التقلبات وفقا لظروف النشاط الاقتصادي، ومن ثم يكون العمال في هذا السوق أكثر عرضة للبطالة خاصة في ظل الافتقار إلى التشريعات التي تنظم هذا السوق¹.

¹ عاشور عمر المسماري (2004)، مرجع سابق، ص: 26.

خلاصة الفصل

تعد السياسة المالية والسياسة النقدية أدوات رئيسية بيد الحكومات والبنوك المركزية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام. فمن خلال السياسة المالية، التي تتجسد في الإنفاق الحكومي والضرائب تستطيع الدولة التأثير مباشرة على الطلب الكلي وتوزيع الدخل. على سبيل المثال، قد يؤدي زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب إلى تحفيز الاقتصاد وزيادة فرص العمل. في المقابل، تعنى السياسة النقدية التي يديرها البنك المركزي، بالتحكم في عرض النقود وأسعار الفائدة. من خلال أدوات مثل عمليات السوق المفتوحة تغيير نسبة الاحتياطي الإلزامي، أو تعديل سعر الخصم، يمكن للبنك المركزي التأثير على تكلفة الاقتراض وبالتالي على مستويات الاستثمار والإنفاق.

وتتأثر سوق العمل بشكل مباشر بتفاعل هاتين السياستين؛ فالسياسات التوسعية (سواء مالية أو نقدية) تميل إلى زيادة الطلب على العمالة وخفض معدلات البطالة، بينما السياسات الانكماشية قد تؤدي إلى تباطؤ النمو وزيادة البطالة. ومع ذلك، يواجه صناع السياسات تحديًا في تحقيق التوازن بين تحفيز النمو الاقتصادي وضمان استقرار الأسعار، مع الأخذ في الاعتبار أن العلاقة بين السياسة المالية والنقدية وسوق العمل معقدة وتتأثر بالعديد من العوامل الأخرى مثل الظروف الاقتصادية العالمية، التوقعات، وهيكل الاقتصاد نفسه.

الفصل الثاني

محاولة نمذجة أثر متغيرات السياسة المالية والنقدية على سوق

العمل في الجزائر للفترة 1990-2023

تمهيد

بعد أن استعرضنا في الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي لكل من السياسة المالية والسياسة النقدية وسوق العمل، وتطرقنا إلى مختلف المفاهيم الأساسية والآليات التي من خلالها تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على مؤشرات سوق العمل، بات من الممكن الانتقال إلى الجانب التطبيقي الذي يعنى بدراسة هذه العلاقة في سياق اقتصادي محدد. في هذا الفصل، سنسعى إلى نمذجة أثر أبرز متغيرات السياسة المالية والنقدية على سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2023، من خلال استخدام أدوات تحليلية وكمية تسمح بالكشف عن اتجاه وقوة العلاقة بين هذه المتغيرات. ويهدف هذا التحليل إلى فهم كيفية استجابة سوق العمل للتغيرات في السياسات الاقتصادية، ومدى فعالية هذه السياسات في معالجة مشكلات البطالة وتحسين مؤشرات التشغيل في ظل خصوصيات الاقتصاد الجزائري والتحديات التي واجهها خلال العقود الماضية.

المبحث الأول: اتجاهات السياسة المالية والنقدية ومؤشرات سوق العمل خلال الفترة 1990-2023

شهدت الفترة من 1990 إلى 2023 تحولات اقتصادية كبرى على المستويين العالمي والمحلي، والاقتصاد الجزائري ليس استثناءا فقد تأثرت فيها السياسات المالية والنقدية بالتطورات التكنولوجية، والأزمات المالية والتغيرات الديموغرافية، والتحول الهيكلي في أسواق العمل، وقد لعبت هذه السياسات دورا محوريا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تحفيز النمو، أو معالجة الاختلالات الهيكلية، بينما انعكست آثارها بشكل واضح على مؤشرات سوق العمل على غرار معدلات البطالة. وسنحاول من خلال هذا المبحث الوقوف على مختلف التطورات التي شهدتها مختلف متغيرات السياسة المالية والنقدية وسوق العمل في الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2023

الفترة من 1990-1999: في نهاية الثمانينيات دخلت الجزائر مرحلة انتقالية من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، فقامت بإجراء إصلاحات اقتصادية تهدف إلى إعادة هيكلة القطاع العمومي والمؤسسات العمومية بمنحها استقلالية التسيير، إلا أن هذه الإصلاحات لم تأت بالنتائج المنتظرة بحيث لجأت الجزائر إلى إبرام مفاوضات واتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي)¹.

الفترة من 2000-2014: شرعت الجزائر منذ مطلع الألفية الثالثة بتبني سياسة مالية جديدة قائمة على التوسع في نفقالات العامة نتيجة انتعاش إيرادات العامة وذلك في إطار تطبيق برامجها التنموية لتحسين مسارها الاقتصادي، حيث انخفضت حصيلة الإيرادات العامة حيث انقلبت من 1578.1 مليار دج سنة 2000 أي ما يعادل 38.27% من الناتج المحلي الإجمالي إلى 1505.5 مليار دج سنة 2001 بما يمثل 35.33% من الناتج المحلي الإجمالي وبانخفاض قدره 4.6%، ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية، وابتداء من سنة 2002 ومع التزايد الطفيف في أسعار البترول شهدت الإيرادات العامة ارتفاعا ملحوظا حيث وصلت إلى 1603.3 مليار دج واستمرت حصيلتها في الارتفاع وهذا باستثناء انخفاضها سنة 2009، لتصل إلى 6339.3 مليار دج سنة 2012 ثم اصطدمت بتقلب أسعار البترول ثانية لتتخفص سنة 2013 و2014 ب 5957.5 مليار دج و5719 مليار دج على التوالي أي انخفاض بنسبة 4%، وما يعادل 33.24% من الناتج المحلي الإجمالي، أما النفقات العامة عرفت تطورا ملحوظا ما بين فترة 2000-2014 وذلك نتيجة للمشاريع التنموية التي قامت بها الدولة لإنعاش اقتصادها الوطني.

¹ أحمد ضيف، نسيم بن يحي (2017)، تقويم تطور السياسة المالية للجزائر من 1962-2019، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 07، المجلد الثاني، ص: 166.

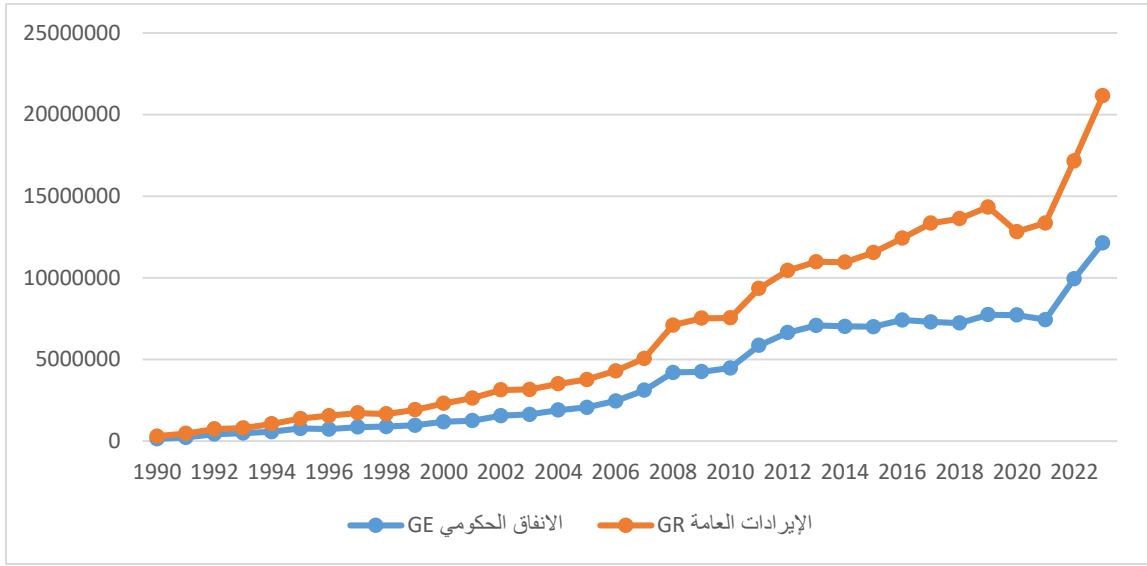
حيث نلاحظ أن حجم النفقات العامة كان متواضع جدا سنة 2000 إذ لم يتجاوز 1178.1 مليار دج، لترتفع حدود 7058.1 مليار دج سنة 2012 أي ما يعادل 43.55% من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة عالية مقارنة بالسنوات السابقة إلا أنها تراجعت سنة 2013 إلى 6024.2 وهذا بانخفاض قدره 14.6% ثم ارتفعت سنة 2014 إلى 6980.2 مليار دج بنسبة 15.9%، وهذا الارتفاع يترجم الجهد المتواصل التي تلعبه الدولة من أجل إنعاش اقتصادها من خلال مختلف برامج الإنفاق العام.

الفترة من 2015 - 2023: شهدت السياسة المالية في الجزائر تحولات كبيرة بين 2015 و 2023، تأثرت بشكل أساسي بتقلبات أسعار النفط والإصلاحات الهيكلية والضغوط الاجتماعية حيث انخفضت الإيرادات بسبب تراجع أسعار النفط (من 100 دولار للبرميل في 2014 إلى 30 دولارًا في 2016) بلغت إيرادات المحروقات 23.4 مليار دولار في 2016 مقابل 58.5 مليارًا في 2014، ثم تعافى طفيف بفضل ارتفاع الأسعار 2020-2023 (وصلت إلى 70 دولارًا للبرميل في 2021)، لكن الجائحة وأزمة أوكرانيا عقدت الأمور. وزادت الإيرادات الضريبية غير النفطية بنسبة 15% سنويًا في المتوسط، لكنها لم تعوض العجز.

وخفضت الحكومة النفقات 2018 بنسبة 9% في 2017 خاصة في الاستثمارات العمومية، لكنها حافظت على دعم الطاقة (12% من الناتج المحلي)، فيما ارتفع النفقات الاجتماعية بسبب الاحتجاجات (حراك 2019) والجائحة، حيث بلغت 18% من الناتج في 2020. زاد عجز الموازنة إلى 16% من الناتج في 2020 قبل أن يتراجع إلى 8% في 2023.¹

¹ بلعاش ميادة (2017)، تطور السياسة المالية في الجزائر ودورها في تحقيق الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة (2000-2014)، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 3، الجلد 3، ص: 95.

الشكل رقم (0-1): تطور الانفاق الحكومي والإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2023



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 01 و 02

المطلب الثاني: تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2023

شهدت السياسة النقدية في الجزائر تحولات كبيرة بين عامي 1990 و2023، تأثرت بالتغيرات الاقتصادية العالمية والإصلاحات الداخلية. يمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين رئيسيتين:

الفترة (1990-1999): صافي الموجودات الخارجية كانت مساهمتها ضعيفة في تغطية الكتلة النقدية (M2)، حيث تراوحت نسبتها بين 1.9% سنة 1990 و32.3% سنة 1997، ثم انخفضت بسبب تراجع أسعار النفط (مثل انخفاض سعر البرميل من 21.70 دولار سنة 1996 إلى 12.94 دولار سنة 1998)

قروض الدولة ارتفعت بشكل ملحوظ، خاصة في 84.1% (1993) من (M2) بسبب الإصلاحات المالية والتحول من التمويل التضخمي إلى سياسات تقشفية بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي

قروض الاقتصاد كانت المحرك الرئيسي للكتلة النقدية، حيث مثلت 72% من M2 سنة 1990، ووصلت إلى 64.3% سنة 1999، رغم تقلباتها بسبب السياسات الائتمانية التقيدية.

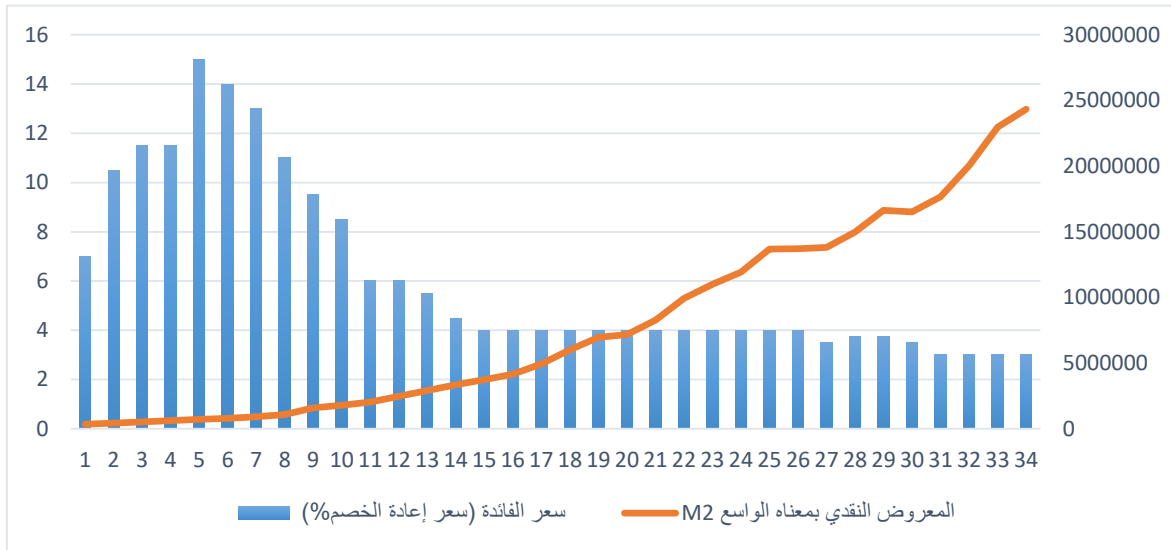
الفترة (2000-2023): الكتلة النقدية (M2) نمت بشكل مطرد بفضل تحسن أسعار النفط (مثل ارتفاعها من 2022.5 مليار دج سنة 2000 إلى 19633.5 مليار دج سنة 2021)، مع تراجع مؤقت خلال الأزمات (مثل أزمة 2008 وانخفاض الأسعار سنة 2014).

الموجودات الخارجية: بلغت ذروتها سنة 15375.4 (2015 مليار دج، 112.19% من M2) بسبب ارتفاع الاحتياطات النقدية، ثم تراجعت بعد 2014 بسبب الأزمة النفطية.

قروض الدولة تحولت من قيم سالبة (بين 2004 و2014 (إلى موجبة بعد) 2015 مثل 12293.5 مليار دج سنة 2021)، مما يعكس اعتماد الدولة على التمويل النقدي لمواجهة عجز الموازنة.

قروض الاقتصاد استمرت في الارتفاع، مدعومة بسياسات توسعية، حيث بلغت 10202.9 مليار دج سنة 2021¹.

الشكل رقم (0-2): تطورات سعر الفائدة والمعروض النقدي خلال الفترة 1990-2023



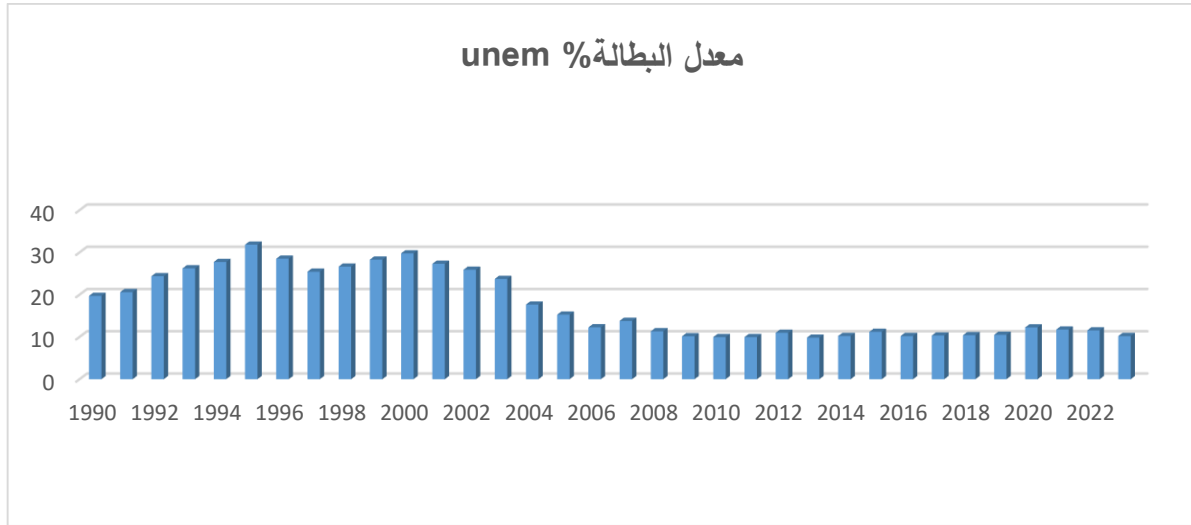
المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 03

المطلب الثالث: تطور مؤشرات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2023

لقد عرف سوق العمل خلال العقود الثلاثة الأخيرة تحولات ملحوظة نتيجة التغيرات الاقتصادية حيث يهدف هذا المطلب إلى تتبع تطور أبرز مؤشرات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2023، مع التركيز بشكل خاص على معدل البطالة باعتباره المؤشر الأكثر تعبير عن واقع سوق العمل واختلالاته البنوية فمعدل البطالة لا يمثل فقط نسبة الباحثين عن عمل ضمن القوى العاملة، بل يعد مؤشر مركب يعكس تفاعل عدة عوامل اقتصادية واجتماعية، مثل النمو الاقتصادي، فعالية السياسات العمومية، مرونة سوق العمل، الشكل الموالي يعرض لنا تطورات معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

¹ عزازي سامية (2023)، محاولة تقييم أداء أدوات السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2021، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ص: 202-212.

الشكل رقم (0-3): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2023



المصدر: من اعداد الطالبية بالاعتماد على الملحق رقم 03

انطلاقاً من الشكل الموضح أعلاه يمكننا أن نميز بين ثلاث فترات هامة لتغيرات معدل البطالة هي كالتالي: **الفترة (1990-1999):** يمكن تسميتها بفترة البطالة الهيكلية حيث شهدت الجزائر خلال تسعينيات القرن الماضي واحدة من أصعب الفترات من حيث الأداء الاقتصادي والاجتماعي، حيث تميزت معدلات البطالة بارتفاع حاد ومستمر تجاوز في بعض التقديرات الرسمية وغير الرسمية حاجز 30%. وقد كانت هذه البطالة ذات طابع هيكلية ناتجة عن عدة عوامل متداخلة، أهمها تطبيق برامج التكيف الهيكلية تحت إشراف صندوق النقد الدولي، التي أدت إلى تقليص حجم التوظيف في القطاع العمومي وغلق العديد من المؤسسات العمومية الاقتصادية. كما ساهمت الأزمة الأمنية خلال هذه الفترة في تعميق الركود الاقتصادي وتجميد الاستثمار، الأمر الذي حدّ من قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل جديدة. وقد مست البطالة في هذه المرحلة بشكل كبير فئة الشباب والنساء، إلى جانب ازدياد معدلات البطالة طويلة الأجل، وغياب الآليات الفعالة للتدخل في سوق العمل.

الفترة من 2000-2014: مع بداية الألفية الثالثة، بدأت الجزائر تعرف تحسناً نسبياً في المؤشرات الاقتصادية مدفوعاً بارتفاع أسعار النفط مما سمح للحكومة بإطلاق برامج إنعاش اقتصادي واسعة والتي رافقها توسع في التوظيف العمومي وتنشيط آليات دعم التشغيل. وقد أدى هذا التوجه إلى انخفاض تدريجي في معدلات البطالة حيث تراجعت إلى أقل من 10% بحلول سنة 2014 حسب الإحصاءات الرسمية. غير أن هذا التراجع لم يكن نتيجة لتحولات هيكلية عميقة في سوق العمل، بل كان في جزء كبير منه نتيجة لخلق مناصب شغل مؤقتة أو غير دائمة، مع تزايد التشغيل في القطاعات غير الرسمية. إضافة إلى ذلك، استمر ضعف التنوع الاقتصادي وغياب توافق حقيقي بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق الشغل.

الفترة من 2015-2023: ابتداء من سنة 2015، بدأت الجزائر تواجه ضغوطا مالية كبيرة نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط، ما أثر بشكل مباشر على قدرة الدولة على الإنفاق العمومي وتمويل برامج التوظيف وقد انعكس ذلك في تباطؤ وتيرة خلق مناصب الشغل، خصوصا في القطاعات التي تعتمد على الاستثمار العمومي، على غرار البناء والأشغال العمومية. كما عرفت هذه المرحلة تراجعاً واضحاً في أداء سوق العمل حيث ارتفعت معدلات البطالة من جديد، لتصل في بعض السنوات إلى ما يفوق 12%، مع تسجيل بطالة مرتفعة لدى الشباب (خاصة الجامعيين) والنساء. كما زادت جائحة كوفيد-19 من تعقيد الوضع، حيث فُقدت آلاف مناصب الشغل في القطاع الخاص غير المنظم. ورغم بعض الجهود المبذولة في إطار تشجيع المقاولاتية ودعم المؤسسات الناشئة، إلا أن هذه المبادرات لم تكن كافية لإحداث تحول بنيوي في سوق العمل، الذي لا يزال يعاني من الهشاشة، وضعف المرونة، ومحدودية التشغيل المنتج خارج القطاع الريعي.

المبحث الثاني: تقديم نموذج الدراسة ودراسة الخصائص الإحصائية للمتغيرات

تعد دراسة الخصائص الإحصائية للمتغيرات المستخدمة في البحث خطوة أساسية لضمان صحة النموذج الاقتصادي وموثوقية النتائج المستخلصة. وفي هذا المبحث، نسعى إلى تقديم الإطار التجريبي للدراسة من خلال عرض النموذج المستخدم وتحليل المتغيرات المعتمدة. حيث نبدأ أولاً باستعراض موجز لأبرز الدراسات التجريبية السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، بهدف التعرف على المناهج والأدوات التي اتبعت في مجال البحث ذاته، والاستفادة منها في صياغة نموذجنا. لننتقل بعد ذلك إلى تحديد المتغيرات الداخلة في النموذج وصياغته بشكل يتيح اختبار الفرضيات المطروحة. وأخيراً، نقوم بتحليل الخصائص الإحصائية لتلك المتغيرات، مما يضمن سلامة التقديرات وقوة النتائج.

المطلب الأول: عرض لبعض الأدبيات السابقة

يزخر الأدب الاقتصادي بالعديد من الدراسات التي تناولت أثر السياسات الاقتصادية بمختلف أدواتها على المؤشرات الكلية، لا سيما سوق العمل ومعدلات البطالة. وقد تنوعت هذه الدراسات من حيث النطاق الجغرافي والمنهجي، مما أتاح مقاربات متعددة لتحليل العلاقة بين السياسات الاقتصادية والبطالة. وفي هذا الإطار سنستعرض في هذا المطلب أبرز الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع دراستنا، وذلك بهدف استخلاص أهم النتائج والمنهجيات التي اعتمدت عليها، والاستفادة في دراستنا هاته:

1- دراسة (جيهان محمد السيد، إيناس فهمي حسين، 2015)¹ هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى تأثير سوق العمل المصري بالصدمات الاقتصادية الكلية، سواء الداخلية أو الخارجية، وذلك على المستويين الكلي والقطاعي. ارتكز التحليل على بيانات سنوية للفترة 1980-2012، مع التركيز على مؤشرين رئيسيين هم معدل البطالة الإجمالي، ونسب التشغيل في القطاعات الاقتصادية الثلاثة (الزراعي، الصناعي، الخدمي) اعتمدت الدراسة على نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) لتحليل ديناميكية العلاقة بين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي، الناتج العالمي، أسعار النفط) ومؤشرات سوق العمل بغرض الكشف عن الأثر قصير وطويل الأجل لتلك الصدمات

قد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة، كان أبرزها تباطؤ استجابة البطالة والتشغيل في القطاعات الاقتصادية لبعض الصدمات في المتغيرات الاقتصادية الكلية. كما أن الصدمات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي تعتبر من أكثر الصدمات التي أثرت إيجابيا في معدل البطالة والتي أدت إلى انخفاضه في الأجل القصير وأن الصدمات في الناتج العالمي والأسعار العالمية للبتروول من أكثر الصدمات التي أدت إلى ارتفاع معدل البطالة في الأجل الطويل، كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن صدمات جانب العرض هي أكثر استمرارية وذات تأثير بعيد المدى في حين جاءت مساهمة صدمات السياسة النقدية في تفسير التغير في معدل البطالة على مستوى الاقتصاد الكلي ضعيفة مقارنة بالمتغيرات الأخرى.

1- دراسة (عبد الله وعمر، 2018)² "أثر السياسة المالية على التشغيل في الجزائر"، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تأثير الإنفاق الحكومي والضرائب على معدل التشغيل في الجزائر. ارتكزت الدراسة على تحليل نموذج ARDL لبيانات سنوية (1990-2016) مع متغيرات مثل الإنفاق العام، الضرائب، معدل التشغيل. وكانت من نتائجها وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي وزيادة التشغيل، خاصة في القطاع غير النفطي، الضرائب كان لها أثر سلبي على التشغيل بسبب ارتفاع كلفة التشغيل للشركات.

2- دراسة (بلقاسم وزيات، 2020)³ - "دور السياسة النقدية في تخفيض البطالة في الجزائر" هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير أدوات السياسة النقدية (سعر الفائدة، عرض النقود) على البطالة..، ارتكزت الدراسة على تحليل تأثير أدوات السياسة النقدية (سعر الفائدة، عرض النقود) على البطالة باستخدام نموذج VECM لبيانات فصلية (2000-2019)، وكانت من نتائجها السياسة النقدية التوسعية

¹ جيهان محمد السيد، إيناس فهمي حسين (2015)، أثر الصدمات الاقتصادية الكلية في سوق العمل في الاقتصاد المصري مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 71، ص: 43-71.

² عبد الله، خالد؛ عمر، علي (2018)، أثر السياسة المالية على التشغيل في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 2 ص: 13-0112

³ بلقاسم، محمد؛ زيات، سميرة (2020)، دور السياسة النقدية في تخفيض البطالة في الجزائر، مجلة البحوث النقدية، العدد 1 ص: 75-90.

(زيادة عرض النقود) ساهمت في تخفيض البطالة لكن بفعالية محدودة بسبب ضعف القطاع الخاص، سعر الفائدة لم يكن له تأثير معنوي بسبب هيمنة القطاع العام.

3- دراسة (موسى والظاهر، 2017)¹ - "الصدمات المالية والنقدية وسوق العمل في دول المغرب العربي" هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة أثر الصدمات المالية والنقدية على البطالة في الجزائر، المغرب، تونس، ارتكزت الدراسة على تحليل نموذج Panel VAR لبيانات سنوية (1995-2015)، وكانت من نتائجها السياسة المالية (الإنفاق) كان لها أثر إيجابي أكبر من السياسة النقدية في تخفيض البطالة، الجزائر سجلت أضعف استجابة بسبب الاعتماد على النفط.

4- دراسة (بن عمر وقطاف، 2019)² - "السياسة المالية وسوق العمل: حالة الجزائر" هدفت هذه الدراسة إلى تحليل فعالية السياسة المالية في تحفيز التشغيل خلال فترات الركود، ارتكزت الدراسة على تحليل الاستجابة للصدمات (Impulse Response) ضمن نموذج DSGE، وكانت من نتائجها الإنفاق الاستثماري الحكومي كان أكثر فعالية من الإنفاق الجاري في خلق فرص عمل، وارتفاع الدين العام قلل من فعالية السياسة المالية بعد 2010.

5- دراسة (حسين ومبارك، 2021)³ - "التضخم والبطالة في الجزائر: اختبار منحنى فيليبس" هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين التضخم (كأداة نقدية) والبطالة في الجزائر، ارتكزت الدراسة على تحليل نموذج NARDL لبيانات سنوية (1990-2020)، وكانت من نتائجها: وجود علاقة عكسية بين التضخم والبطالة في الأجل القصير (تأكيد منحنى فيليبس)، السياسة النقدية فقدت فعاليتها في الأجل الطويل بسبب التشوهات الهيكلية.

المطلب الثاني: تحديد المتغيرات وصياغة النموذج

تعد مرحلة صياغة النموذج القياسي من أهم وأصعب مراحل البناء، إذ تتطلب تحديد المتغيرات التي ينبغي أن يتضمنها النموذج أو التي يجب استبعادها منه. وتقتضي عملية اختيار المتغيرات المؤثرة في أي ظاهرة اقتصادية مراعاة جملة من العوامل، يأتي في مقدمتها الرجوع إلى الأسس النظرية التي تقدمها النظرية الاقتصادية بالإضافة إلى الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث.

¹ موسى، فاطمة؛ الطاهر، محمود (2017)، الصدمات المالية والنقدية وسوق العمل في دول المغرب العربي، مجلة التنمية العربية، العدد 4، ص: 33-50.

² بن عمر سعيد، قطاف ليلي (2019)، السياسة المالية وسوق العمل: حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد الكلي، العدد 3، ص: 88-105.

³ حسين، أ، ومبارك ل (2021)، التضخم والبطالة في الجزائر: اختبار منحنى فيليبس، مجلة الاقتصاد التطبيقي، العدد 1 ص: 55-72.

في هذا السياق، تعد الخطوة الأولى في بناء النموذج هي تحديد المتغيرات المعتمدة. فبينما تشير بعض الدراسات إلى أن أثر السياسة المالية عادة ما يرتبط بالتقلبات التي تحدث في الإيرادات العمومية والإنفاق الحكومي إذ تعمل هذه الأخيرة مباشرة على تقييم آثار السياسة المالية¹، ترى دراسات أخرى أن تأثير السياسة المالية يتجلى من خلال التغيرات في مستويات الاستثمار والتقلبات في الإنفاق الحكومي، باعتبارهما المكونين الأساسيين للسياسة المالية.

أما بالنسبة لتأثير السياسة النقدية، فإن الأمر يختلف إذ أن أدوات هذه السياسة ليس لها تأثير مباشر على المتغيرات الكلية، وإنما يتم ذلك عبر ما يعرف بالأهداف الوسيطة مثل سعر الفائدة والمعرض النقدي، والتي تؤثر بدورها على الأهداف النهائية. غير أن خصوصية الاقتصاد الجزائري، لاسيما فيما يتعلق بسعر إعادة الخصم الذي يتسم بالجمود والثبات خلال فترات طويلة، تجعل من استخدامه كأداة لقياس السياسة النقدية أمرا غير دقيق من الناحية القياسية. وعليه، تم الاعتماد في هذه الدراسة على للمعرض النقدي بمعناه الواسع (M2) باعتباره مؤشرا أكثر ملاءمة وواقعية لتقييم أثر السياسة النقدية.

أما فيما يتعلق بأداء سوق العمل، يعتبر فإن معدل البطالة في الاقتصاد يعد المؤشر الأكثر شيوعا واعتمادا في الدراسات التطبيقية، نظرا لتوفر بياناته بشكل منتظم من جهة، ومن جهة أخرى فهو يعكس أو يعبر عن الوضعية العامة لسوق العمل. وعليه، فإن الدراسة الحلية ستعتمد على معدل البطالة كمؤشر رئيسي لقياس أداء سوق العمل في الاقتصاد الجزائري. وانطلاقا من هذه الاعتبارات واستنادا إلى التحليل النظري وانطلاقا من الأدبيات السابقة التي تم مناقشتها في نقطة سابقة فإن النموذج المقترح في هذه الدراسة يأتي على النحو التالي:

$$Unem_t = f(GE_t, GR_t, M2_t)$$

حيث تمثل:

$Unem_t$: معدل البطالة وهو المتغير التابع في دراستنا؛

GE_t : الإنفاق الحكومي الحقيقي؛

GR_t : الإيرادات الكلية الحقيقية؛

$M2_t$: المعرض النقدي بمعناه الواسع إلى اجمال الناتج المحلي.

¹ شيببي عبد الرحيم وآخرون (2010)، الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسات المالية في الجزائر، منتدى البحوث الاقتصادية ورقة عمل رقم 536.

ولأن الشكل الرياضي أو الدالي للنموذج من الأمور الهامة في مجال النمذجة، فقد تم تعديل نموذج الدراسة وذلك بتحويله إلى الصيغة اللوغاريتمية. ويرجع اختيار الصيغة اللوغاريتمية إلى عدة اعتبارات نظرية وتجريبية حيث تعد النماذج اللوغاريتمية شائعة الاستخدام في الأدبيات الاقتصادية، كما أنها تسهم في تبسيط تفسير المعاملات على أنها تمثل المرونات، ما يسمح بتقدير مدى استجابة المتغير التابع للتغيرات النسبية في المتغيرات المستقلة. كما أن استخدام اللوغاريتم يقلل من مشكلة التجانس ويعمل على تقريب توزيع المتغيرات إلى التوزيع الطبيعي، ليصبح نموذج الدراسة بذلك على النحو التالي:

$$LUnem_t = \alpha + \beta_1 LGE_t + \beta_2 LGR_t + \beta_3 LM2_t + \varepsilon_t$$

حيث تمثل كل من:

$LUnem_t$: لوغاريتم معدل البطالة؛

LGE_t : لوغاريتم الانفاق الحكومي الحقيقي؛

LGR_t : لوغاريتم الإيرادات الحقيقية؛

$LM2_t$: لوغاريتم المعروض النقدي بمعناه الواسع؛

α : تمثل الحد الثابت للنموذج؛

β_i : تمثل معاملات استجابة المتغير التابع للمتغيرات التفسيرية حيث $i = 1, \dots, 3$ ؛

ε_t : حد الخطأ العشوائي.

المطلب الثالث: الخصائص الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة

قبل الشروع في عملية التقدير القياسي للنموذج، كان من الضروري تقديم نظرة عامة على الخصائص الإحصائية الوصفية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة، فالتحليل الوصفي للبيانات يعتبر أولى خطوات التحليل القياسي وأحد الأساليب الهامة في عرض البيانات لما يزودنا به من خصائص ومؤشرات إحصائية خاصة إذا كانت البيانات عبارة عن سلاسل زمنية، الجدول الموالي يلخص لنا ذلك.

الجدول رقم (0-1): الخصائص الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة

LM2	LGR	LGE	LUnem	
10.85349	10.03258	10.25855	2.769543	Mean
11.06348	10.00907	10.38575	2.565550	Median
11.74754	10.72329	11.02114	3.460723	Maximum
9.605573	9.192831	9.081991	2.284421	Minimum
0.748728	0.498681	0.637274	0.437486	Std. Dev
-0.337519	-0.244508	-0.260798	0.282269	Skewness
1.541675	1.594006	1.488917	1.336131	Kurtosis
3.658382	3.139271	3.620197	4.373482	Jarque-Bera
0.160543	0.208121	0.163638	0.112282	Probability

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي *EViews 10*

أ. الخصائص الإحصائية الوصفية للسلسلة $LUNEM_t$: بلغ متوسط معدل البطالة (بعد التحويل اللوغاريتمي) خلال فترة الدراسة حوالي 2.77 بانحراف معياري بلغ 0.44، مما يعكس تجانسا نسبيا في القيم حول المتوسط وقد تراوحت السلسلة بين حد أدنى مقداره 2.28 وحد أقصى قدره 3.46. أما من حيث التوزيع، فإن إحصائية Jarque-Bera المقدرة بـ 4.37 واحتمالها المرافق البالغ 0.112، يشيران إلى قبول فرضية التوزيع الطبيعي عند مستوى دلالة 5%.

ب. الخصائص الإحصائية الوصفية للسلسلة LGE_t : بلغ متوسط الإنفاق الحكومي الحقيقي خلال فترة الدراسة نحو 10.26 مع تسجيل انحراف معياري يقدر بـ 0.64، مما يدل على وجود تباين نسبي في السلسلة. حيث بلغت أقصى قيمة للسلسلة 11.02 بينما سجل الحد الأدنى بـ 9.08. وتشير نتائج اختبار Jarque-Bera البالغة 3.62 باحتمال قدره 0.164 إلى أن السلسلة تتبع التوزيع الطبيعي.

ج. الخصائص الإحصائية الوصفية للسلسلة LGR_t : بلغ متوسط الإيرادات العامة الحقيقية حوالي 10.03 بحد أقصى قدره 10.72 وحد أدنى 9.19 بينما بلغ الانحراف المعياري 0.50. مما يعكس تشتتا معتدلا للبيانات كما تظهر نتائج اختبار Jarque-Bera باحتمال قدره 0.208 أن السلسلة تتوزع بشكل طبيعي.

د. الخصائص الإحصائية الوصفية للسلسلة $LM2_t$: قدر متوسط المعروض النقدي بمعناه الواسع خلال الفترة بـ 10.85 وسجلت السلسلة حدا أعلى بلغ 11.75 وحدا أدنى 9.61. أما الانحراف المعياري فبلغ 0.75

وهو ما يشير إلى تقلب نسبي أكبر مقارنة ببقية المتغيرات. وقد أظهر اختبار Jarque-Bera باحتمال 0.161 أن السلسلة تتبع التوزيع الطبيعي.

المبحث الثالث: النمذجة ونتائج التقدير

يتناول هذا المبحث المراحل الأساسية في التحليل الكمي للدراسة، حيث يبدأ بدراسة استقرارية المتغيرات المستخدمة للتحقق من طبيعة البيانات ومدى ملاءمتها للنمذجة الاقتصادية. يعد اختبار الاستقرارية خطوة ضرورية لتجنب المشاكل التي قد تنجم عن استخدام بيانات غير مستقرة. بعد ذلك، يتم اختبار التكامل بين المتغيرات الاقتصادية من خلال تقنيات اختبار التكامل المشترك، مما يسمح بفهم العلاقات طويلة الأجل بينها وتحديد النموذج الأنسب للتحليل. واستنادا إلى نتائج اختبارات الاستقرارية والتكامل، يتم تقدير النموذج الاقتصادي المختار وتحليل النتائج المستخلصة، مع التركيز على تفسير العلاقات الديناميكية بين المتغيرات سواء في الأجل القصير أو الطويل.

المطلب الأول: دراسة الاستقرارية

تعتبر دراسة الاستقرارية مرحلة مهمة عند التعامل مع بيانات سلاسل زمنية حيث يكون من الضروري التحقق من خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة خاصة، نظرا لأن النماذج الاقتصادية القياسية تتطلب أن تكون المتغيرات مستقرة لتجنب النتائج المضللة الناتجة عن الانحدار الزائف، ويعد اختبار ديكي-فولر المعزز (Augmented Dickey-Fuller Test 1979) من بين أشهر اختبارات جذر الوحدة وأكثرها استخداما في الأدبيات الاقتصادية، وهو يتميز بقدرته على معالجة مشكلة الارتباط الذاتي عبر إدراج فروق متأخرة من المتغير التابع في نموذج الانحدار. ولإجراء هذا الاختبار جرت العادة أن يتم تقدير ثلاث صيغ من نماذج الانحدار كالتالي¹:

$$\Delta X_t = \rho_1 X_{t-1} - \sum_{j=2}^p \varphi_j \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (01)$$

$$\Delta X_t = \rho_1 X_{t-1} - \sum_{j=2}^p \varphi_j \Delta X_{t-j+1} + \beta + \varepsilon_t \dots \dots \dots (02)$$

$$\Delta X_t = \rho_1 X_{t-1} - \sum_{j=2}^p \varphi_j \Delta X_{t-j+1} + bt + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (03)$$

يقوم اختبار (ADF) على الفرضية البديلة التالية $H_1: \rho_1 < 1$ ويتميز باعتماده الفروق ذات الفجوة الزمنية ΔX_{t-j+1} في علاج مشكلة الارتباط الذاتي ولتحديد عدد التأخيرات أو درجة التأخير المثلى للاختبار يمكننا الاعتماد على بعض معايير المعلومات الخاصة بذلك.

¹Régis Bourbonnais (2015), *Économétrie : Cours et exercices corrigés*, 9e édition, Dunod, Paris, P: 250.

تم تطبيق اختبار ADF على المتغيرات محل الدراسة، سواء عند المستوى (Level) أو بعد الفرق الأول (First Difference)، بهدف تحديد درجة التكامل لكل سلسلة زمنية، وتم الحصول على النتائج التالية:

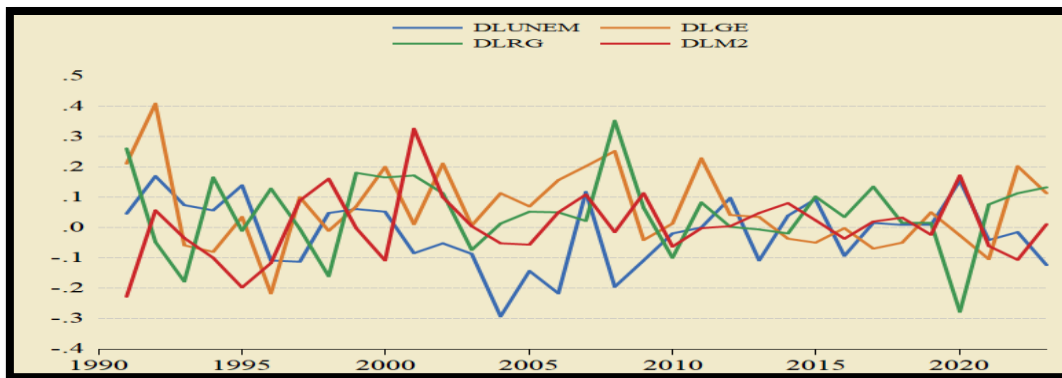
الجدول رقم (2-0): اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار (ADF)

السلسلة	المستوى		الفرق الأول			
	بدون	وجود ثابت	ثابت واتجاه	بدون		
LUnem	-1.08	-0.42	-1.87	-4.38*		
LGE	2.49	1.5	1.5	-4.43*		
LRG	2.06	-1.06	-2.64*	-5.55*		
LM2	0.18	-1.09	-3.55	-5.66*		
القيم الحرجة						
%10	-1.61	-3.64	-4.26	-1.61	-2.61	-3.21
%5	-1.95	-2.95	-3.55	-1.95	-2.95	-3.55
* معنوي عند مستوى 5%						
** معنوي عند مستوى 10%						

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي *EViews 10*

تشير النتائج إلى أن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، حيث لم تتجاوز قيم إحصائية الاختبار القيم الحرجة المطلوبة لرفض فرضية وجود جذر الوحدة. لكن عند أخذ الفرق الأول لهذه السلاسل، يلاحظ أن جميع المتغيرات أصبحت مستقرة إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، حيث تجاوزت إحصائيات الاختبار القيم الحرجة وهذا يشير إلى أن هذه المتغيرات متكاملة من الرتبة الأولى (1) أي أن الفروق الأولى لكل منها تحقق خاصية الاستقرار. يمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل الموالي الذي يوضح سلاسل الفروقات من الدرجة الأولى لمتغيرات الدراسة.

الشكل رقم (4-0): سلاسل الفروقات من الدرجة الأولى لمتغيرات الدراسة



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي *EViews 10*

يلاحظ من خلال الشكل أن الفروقات الأولى تتذبذب حول متوسط معدوم دون اتجاه واضح أو انحرافات منتظمة ما يؤكد استقراريتها. تعتبر هذه النتائج مهمة لأنها توجهنا نحو استخدام تقنيات مناسبة للتعامل مع سلاسل متكاملة من الرتبة الأولى، مثل نماذج التكامل المشترك والتي تسمح بدراسة العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات رغم عدم استقرارها عند المستوى.

المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك

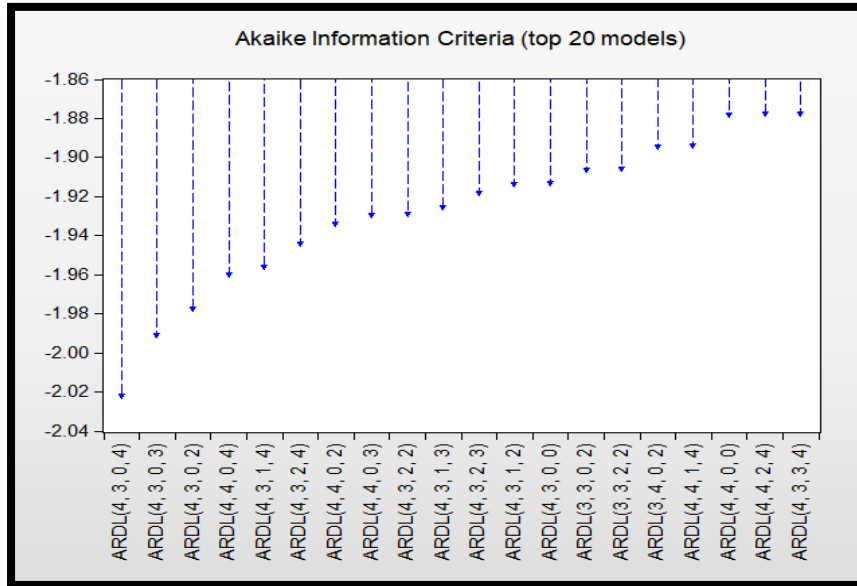
انطلاقاً من نتائج اختبار الاستقرار التي تم التطرق إليها سابقاً، والتي أظهرت أن جميع المتغيرات محل الدراسة مستقرة بعد الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى (I(1) فإن هذه النتيجة تفتح المجال أمام نمذجة العلاقة بينها ضمن أحد نماذج التكامل المشترك. وتعد هذه الخطوة ضرورية للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية قيد الدراسة على الرغم من كونها غير مستقرة في مستوياتها.

في هذا الإطار، تتعدد المناهج المستخدمة لاختبار التكامل المشترك، ومن أبرزها منهج Johansen الذي يفترض توازناً ديناميكياً بين المتغيرات من خلال نموذج تصحيح الخطأ (VECM) ومنهج Engle-Granger ثنائي المتغيرات، إلى جانب منهج الحدود Bounds Testing Approach الذي طوره كل من Pesaran¹ et al (2001). وبالنظر إلى خصائص المتغيرات قيد الدراسة، وبالأخص كونها من درجة تكامل واحدة (I(1) فإن ذلك يجعل من منهج الحدود إطاراً مناسباً لاختبار وجود علاقة تكامل مشترك، لما يتميز به من مرونة من حيث عدم اشتراط تكامل المتغيرات من نفس الدرجة (حيث يمكن أن تكون المتغيرات I(0) أو I(1) لكن ليس I(2)). بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا المنهج يناسب العينات الصغيرة إلى المتوسطة الحجم ويأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الديناميكية للعلاقات الاقتصادية.

لذلك، ستعتمد هذه الدراسة على اختبار التكامل وفق منهج الحدود في إطار نموذج ARDL لاختبار فرضية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، وذلك قبل التطرق إلى تقدير العلاقات القصيرة والطويلة الأجل. إن إجراء هذا الاختبار يتطلب أولاً تحديد درجة الإبطاء المثلى (Optimal Lag Length) لكل من المتغير التابع والمستقل، حيث يعد اختيار الإبطاءات خطوة أساسية لضمان استقرار النموذج ودقة التقدير. ويتم ذلك بالاعتماد على معايير المعلومات على غرار معيار أكايكي (AIC)، معيار شوارتز (SIC) وغيرها، حيث عادة ما يتم اختيار النموذج الذي يعطي أقل قيمة لمعيار المعلومات، مع مراعاة المنطق الاقتصادي وطبيعة البيانات. وبالرجوع إلى دراستنا هاته فقد تم الاعتماد على معيار (AIC) في تحديد درجة الإبطاء المثلى والنتيجة المتوصل إليها أشارت إلى أن النموذج الأمثل هو الذي يوافق درجة الإبطاء (4,3,0,4).

¹ Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001), **Bounds testing approaches to the analysis of level relationships**, *Journal of Applied Econometrics*, 16(3), P: 289–326.

الشكل رقم (0-5): تحديد درجة الإبطاء المثلى لنموذج ARDL



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي EViews 10

بعد تحديد نموذج ARDL المناسب، يتم التحقق من وجود علاقة تكامل مشترك من خلال اختبار F وتقرن قيمة إحصاء F المحسوبة مع القيم الحرجة إذا تجاوزت القيمة المحسوبة الحد الأعلى للقيم الحرجة يرفض فرض العدم وتقبل فرضية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى، فيتم قبول فرضية العدم أي عدم وجود علاقة تكامل مشترك. وإذا وقعت القيمة بين الحدين، تكون النتيجة غير حاسمة وتتطلب تحليلاً إضافياً أو توسيع العينة. النتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (0-3): نتائج اختبار التكامل وفق منهج الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	5.880557	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Finite Sample: n=30				
Actual Sample Size	30	10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي EViews 10

نتائج اختبار حدود التكامل المشترك (F-Bounds Test) تشير بوضوح إلى أن قيمة إحصاء F تتجاوز الحد الأعلى عند جميع مستويات الدلالة (10%، 5%، و1%) مما يؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. وعليه، تشير هذه النتيجة بوضوح إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة، تسمح هذه النتيجة بالانتقال إلى تقدير المعاملات طويلة الأجل واستخلاص نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لتحليل العلاقات قصيرة الأجل.

المطلب الثالث: تقدير النموذج ومناقشة النتائج

بعد التأكد من استقرارية المتغيرات وإثبات وجود علاقة تكامل مشترك بينها باستخدام اختبار الحدود في إطار نموذج ARDL، أصبح من الممكن الانتقال إلى مرحلة تقدير النموذج. تهدف هذه المرحلة إلى تحديد اتجاه التأثير وقوته بين المتغيرات المدروسة، سواء في الأجل الطويل أو في الأجل القصير الذي يعكس التفاعلات الآنية والمؤقتة. بالإضافة إلى ذلك تخضع النتائج إلى تحليل وتفسير اقتصادي وقياسي بإجراء اختبارات تشخيصية للتحقق من سلامة النموذج وجودته.

أ. تقدير نموذج (ARDL) وتشخيصه: نهتم في هذه النقطة بتقدير نموذج حيث أنه وفقاً لمعيار (AIC) فإن النموذج الذي يوافق (4,3,0,4) ARDL هو النموذج الأمثل. نتائج التقدير موضحة في الجدول الموالي أدناه.

الجدول رقم (4-0): نتائج تقدير نموذج ARDL (4,3,0,4)

Dependent Variable: LUNEM				
Method: ARDL				
Sample (adjusted): 1994 2023				
Included observations: 30 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LGE LRG LM2				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 500				
Selected Model: ARDL(4, 3, 0, 4)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LUNEM(-1)	0.512689	0.192981	2.656682	0.0180
LUNEM(-2)	0.110663	0.212612	0.520494	0.6103
LUNEM(-3)	-0.283269	0.213195	-1.328684	0.2038
LUNEM(-4)	-0.385299	0.183302	-2.101996	0.0529
LGE	-0.033677	0.177513	-0.189714	0.8521
LGE(-1)	-0.266918	0.214216	-1.246024	0.2319
LGE(-2)	-0.566255	0.207565	-2.728087	0.0156
LGE(-3)	0.262690	0.124311	2.113164	0.0518
LRG	-0.296650	0.138355	-2.144130	0.0488
LM2	0.214277	0.197629	1.084238	0.2954
LM2(-1)	0.348103	0.244779	1.422112	0.1755
LM2(-2)	-0.148970	0.238794	-0.623842	0.5421
LM2(-3)	-0.062392	0.222614	-0.280268	0.7831
LM2(-4)	-0.212540	0.171526	-1.239113	0.2343
C	11.54962	2.493098	4.632639	0.0003
R-squared	0.985030	Mean dependent var	2.723263	
Adjusted R-squared	0.971058	S.D. dependent var	0.443904	
S.E. of regression	0.075518	Akaike info criterion	-2.022030	
Sum squared resid	0.085545	Schwarz criterion	-1.321431	
Log likelihood	45.33045	Hannan-Quinn criter.	-1.797902	
F-statistic	70.50054	Durbin-Watson stat	2.118684	
Prob(F-statistic)	0.000000			

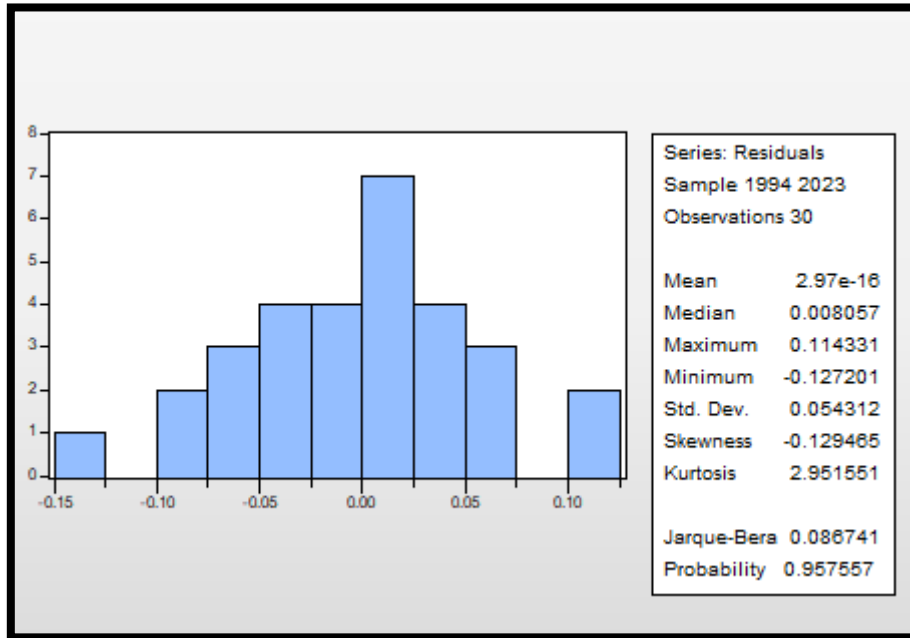
المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي EViews 10

في قراءة أولية لنتائج التقدير الموضحة في الجدول أعلاه، يتبين أن النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية عالية، حيث بلغ معامل التحديد (R^2) حوالي 0.985، وهو ما يشير إلى أن ما نسبته 98.5% من التغيرات في المتغير التابع (معدل البطالة) يتم تفسيره بواسطة المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج. كما أن معامل التحديد المصحح ($Adjusted R^2$) البالغ 97.1% يعزز من موثوقية هذا التفسير.

كما تشير إحصائية (F -statistic = 70.5) إلى معنوية النموذج ككل، وهو ما تؤكد القيمة الاحتمالية ($Prob = 0.00$) التي تفيد برفض فرضية العدم عند مستوى دلالة 1%، مما يعني أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تملك تأثيرا معنويا على المتغير التابع. وقبل الانتقال إلى تحليل العلاقات قصيرة وطويلة الأجل وتفسيرها اقتصاديا، من الضروري إخضاع النموذج لاختبارات التشخيص القياسية بهدف التأكد من مدى استقراره وكفاءة تقديراته وذلك كما يلي:

1. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: من أجل التأكد من أن بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي، تم إخضاعها لاختبار Jarque-Bera وقد أظهرت نتائج الاختبار أن القيمة الاحتمالية المرافقة لإحصائية الاختبار تفوق مستوى الدلالة 5% بشكل واضح، مما يعني عدم رفض فرضية العدم التي تنص على أن البواقي موزعة توزيعا طبيعيا، وهو ما يظهره الشكل الموالي.

الشكل رقم (6-02): اختبار التوزيع الطبيعي



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي EViews 10

2. اختبار الارتباط الذاتي للبواقي: من أجل التأكد من خلو بواقي النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي تم إخضاعها لاختبار Breusch-Godfrey LM Test وقد أظهرت نتائج الاختبار أن القيمة الاحتمالية

المرافقة لإحصائية F وكذلك لإحصائية كاي-تربيع والتي تفوق مستوى الدلالة 5% مما يعني عدم رفض فرضية العدم التي تنص على "عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي في البواقي"، وبالتالي يمكن القول إن النموذج خال من هذه المشكلة، وهو ما يظهره الجدول الموالي.

الجدول رقم (0-5): اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	0.737896	Prob. F(2,13)	0.4971
Obs*R-squared	3.058467	Prob. Chi-Square(2)	0.2167

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي EViews 10

3. اختبار تجانس التباين: للتحقق من ثبات تباين بواقي النموذج عبر الزمن استخدام اختبار ARCH وقد بينت نتائج هذا الاختبار أن القيمة الاحتمالية المرافقة لإحصائيتي F وكاي تربيع أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يعني عدم رفض فرضية العدم التي تقضي بأن "تباين البواقي متجانس" وعليه، يمكن الاستنتاج بأن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين، وهو ما يظهره الجدول الموالي.

الجدول رقم (0-6): اختبار تجانس التباين

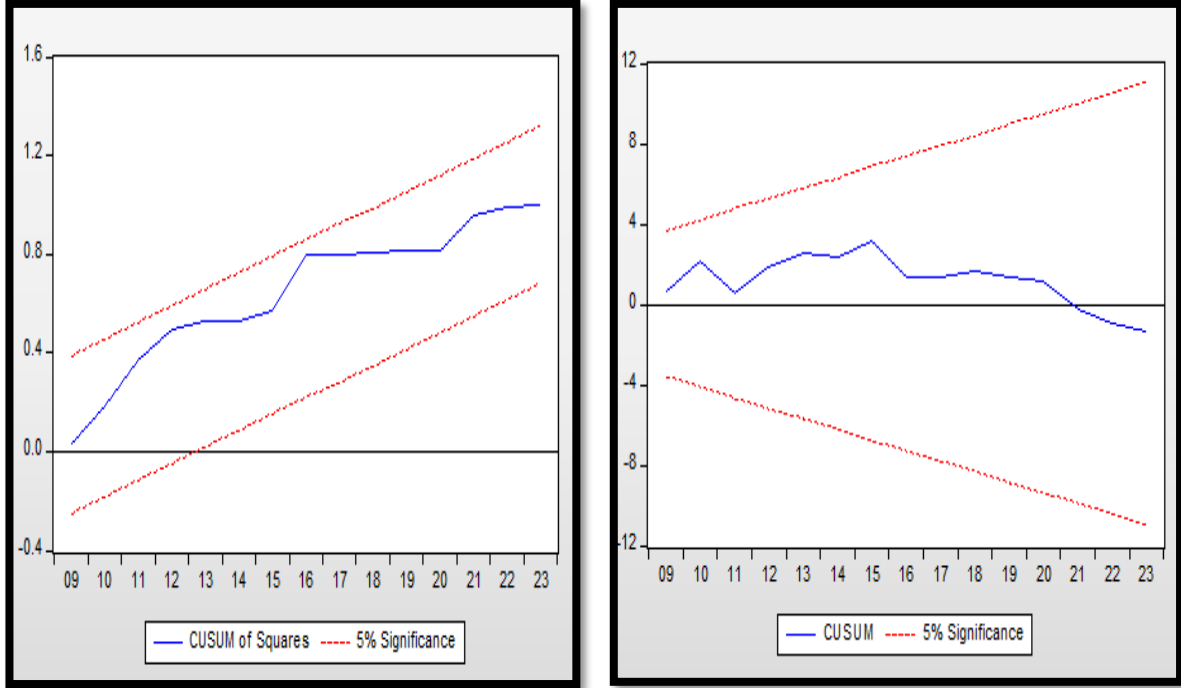
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.194109	Prob. F(1,27)	0.6630
Obs*R-squared	0.207000	Prob. Chi-Square(1)	0.6491

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي EViews 10

4. اختبارات استقرار النموذج: من أجل التأكد من أن المعلمات المقدرة في نموذج ARDL مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة، تم استخدام كل من اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares). إذ يعد هذان الاختباران من الاختبارات القياسية الشائعة للكشف عن وجود أي تغيرات هيكلية محتملة قد تؤثر على ثبات النموذج وتناسق معالمه بمرور الزمن.

كما هو موضح في الشكل رقم (3-5)، تظهر نتائج الاختبارين أن خطوط إحصائي CUSUM و CUSUM of Squares تقع بالكامل داخل الحدود الحرجة عند مستوى دلالة 5%. وهو ما يشير بوضوح إلى عدم وجود دليل إحصائي على وجود أي تغير هيكلي في معالم النموذج، سواء في المدى القصير أو الطويل، وهو ما يعزز من درجة الثقة في ثبات النموذج واستقرار العلاقات المقدرة بين المتغيرات محل الدراسة.

الشكل رقم 7-0: يوضح الشكل البياني لاختبارات كل من (CUSUM) و (CUSUM of Squares)



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي *EViews 10*

ب. تقدير نموذج قصير وطويل الأجل باستخدام نموذج **ARDL** ومناقشة النتائج

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة تم في هذه الخطوة على تقدير العلاقة قصيرة وطويلة الأجل في إطار نموذج (*ARDL*)، وكما تمت الإشارة إليه سابقاً فإن هذا النموذج يسمح بفصل الآثار قصيرة وطويلة الأجل كما أنه يأخذ عدد كافي من التأخيرات للحصول على أفضل التقديرات ولغرض تحليل العلاقة في الأجل القصير، تم الاعتماد على نتائج نموذج تصحيح الخطأ (*ECM*) المستخرج من نموذج *ARDL*، والذي يتيح قياس التأثيرات الآنية للمتغيرات بالإضافة إلى تقدير سرعة التعديل التي يُظهرها النموذج لإعادة التوازن في حال حدوث انحراف مؤقت عن العلاقة التوازنية طويلة الأجل نتائج التقدير موضحة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (7-0): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(LUNEM)				
Selected Model: ARDL(4, 3, 0, 4)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Sample: 1990 2023				
Included observations: 30				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LUNEM(-1))	0.557905	0.152239	3.664669	0.0023
D(LUNEM(-2))	0.668568	0.147749	4.525012	0.0004
D(LUNEM(-3))	0.385299	0.151116	2.549684	0.0222
D(LGE)	-0.033677	0.126020	-0.267233	0.7929
D(LGE(-1))	0.303565	0.148780	2.040353	0.0593
D(LGE(-2))	-0.262690	0.098590	-2.664470	0.0177
D(LM2)	0.214277	0.148814	1.439898	0.1704
D(LM2(-1))	0.423901	0.139197	3.045334	0.0082
D(LM2(-2))	0.274931	0.147889	1.859039	0.0828
D(LM2(-3))	0.212540	0.140763	1.509916	0.1518
CointEq(-1)*	-1.045216	0.171270	-6.102747	0.0000
R-squared	0.753523	Mean dependent var	-0.031484	
Adjusted R-squared	0.623798	S.D. dependent var	0.109398	
S.E. of regression	0.067100	Akaike info criterion	-2.288697	
Sum squared resid	0.085545	Schwarz criterion	-1.774924	
Log likelihood	45.33045	Hannan-Quinn criter.	-2.124336	
Durbin-Watson stat	2.118684			

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي EViews 10

يستخلص من نتائج تقدير المعلمات المقدرة في الأجل القصير مايلي:

◀ يرتبط معدل البطالة بقيمه المبطنه بعلاقة طردية وهو ما يظهر من خلال المرونات الجزئية المقدرة الجزئية المقدرة عند الفترة (t-1) والمقدرة بـ (0.55) ترتفع هذه المرونة عند الفترة (t-2) وتحافظ على نفس الإشارة وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%. يعني هذا أن معدل البطالة الحالي يتأثر بقوة بمعدل البطالة في الفترات السابقة، وهو ما يدل على استمرارية البطالة أو ما يعرف بالجمود الهيكلي في سوق العمل الجزائري.

◀ العلاقة بين معدل البطالة والانفاق الحكومي الحقيقي متباينة على المدى القصير، حيث قدرت المرونة الجزئية للانفاق الحكومي خلال الفترة (t-1) بـ 0.30؛ تشير هذه القيمة إلى أن زيادة الانفاق الحكومي في الفترة (t-1) بـ 1% سيؤدي إلى انخفاض في معدل البطالة قدره 0.30%، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

- ◀ العلاقة بين معدل البطالة وحجم المعروض النقدي بمعناه الواسع وحتى التأخير الثالث علاقة طردية وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% و10%. يشير هذا إلى أن زيادة المعروض النقدي في تؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة في الأجل القصير، ما يتماشى مع فرضية "فخ السيولة" أو "عدم فعالية التوسع النقدي" في تحفيز التشغيل، خاصة في ظل ضعف الاستثمارات المنتجة أو هيمنة الإنفاق الاستهلاكي.
- ◀ معامل تصحيح الخطأ يحمل إشارة سالبة وهو معنوي مستوى معنوية 5%. وهو ما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. كما أن القيمة المرتفعة له تشير أن حوالي 104.5% من الانحراف عن التوازن طويل الأجل يتم تصحيحه في الفترة التالية، وهو ما يعني تصحيحا سريعا وقويا للعودة نحو التوازن في حالة حدوث أي صدمة. هذه السرعة في التعديل قد تكون مؤشرا على مرونة سوق العمل الجزائري نسبيا تجاه المتغيرات الماكرو اقتصادية المدروسة، رغم البطء المعروف في هيكل التشغيل.
- ◀ إن ما يدعم هذه النتائج هو القيمة المرتفعة لمعامل التحديد المصحح المقدر بـ 0.62 ما يعني أن التغيرات في معدل البطالة تفسر بنسبة 62% بواسطة المتغيرات المدرجة في النموذج، والباقي يعود إلى متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج وإلى أخطاء في القياس يمثلها حد الخطأ العشوائي.
- أما بالنسبة لمعاملات الأجل الطويل فقد حصلنا بالاعتماد على نموذج $ARDL(3,4,0,3)$ على المرونات المقدره للأجل الطويل، والنتائج موضحة في الجدول أدناه.

الجدول رقم (0-8): نتائج تقدير نموذج الأجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGE	-0.578024	0.120446	-4.799033	0.0002
LRG	-0.283817	0.158047	-1.795782	0.0927
LM2	0.132488	0.206428	0.641811	0.5307
C	11.04999	0.478987	23.06950	0.0000

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي EViews 10

يستخلص من نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل مايلي:

- ◀ بالنسبة لمتغير الإنفاق الحكومي الحقيقي، فقد بلغ حجم المرونة الجزئية المقدره له -0.578، وهو معنوي إحصائيا عند مستوى 5% مما يدل على أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى انخفاض معدل البطالة في الأجل الطويل. وهو ما يؤكد الدور الفعال الذي تلعبه السياسة المالية التوسعية في دعم النشاط الاقتصادي وتحفيز التشغيل، خاصة في الاقتصاد الجزائري الذي يتميز بوزن كبير للقطاع العام في توجيه النشاط الاقتصادي.

◀ أما بالنسبة للإيرادات الحكومية الحقيقية فقد قدر معامل هذا المتغير بـ 0.284 وهو متوقع، وهذا يعني أن ارتفاع الإيرادات الحكومية يرتبط بانخفاض معدل البطالة وهو معنوي عند مستوى 10%. يمكن تفسير هذه العلاقة السالبة في سياق الاقتصادي الجزائري من خلال الدور المركزي الذي تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي، لاسيما في ظل اعتمادها الكبير على الإيرادات الربعية خاصة النفطية منها. فارتفاع الإيرادات يعزز من قدرة الحكومة على زيادة الإنفاق العام وتوسيع برامج التشغيل، سواء من خلال التوظيف المباشر في القطاع العمومي أو عبر تمويل البرامج الداعمة للتشغيل الذاتي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على توجيه استثمارات إضافية في مشاريع البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، مما يسهم في تحفيز النشاط الاقتصادي وخلق مناصب شغل جديدة.

◀ تشير نتائج أيضا إلى وجود أثر موجب للمعروض النقدي الحقيقي على معدل البطالة في الجزائر على المدى الطويل. وإن كان هذا الأثر غير معنوي إحصائيا عند مستوى دلالة 5% فإن الاتجاه الموجب لهذا الأثر يثير الانتباه. إذ يفترض أن زيادة الكتلة النقدية تؤدي إلى تحفيز النشاط الاقتصادي وتقليص البطالة غير أن هذه النتيجة تعكس اختلالا في فعالية السياسة النقدية. ففي كثير من الحالات توجه السيولة في الاقتصاد الجزائري نحو الاستهلاك بدل الاستثمار المنتج، نتيجة هيمنة القطاع غير المنتج وضعف التنوع الاقتصادي. كما أن محدودية كفاءة الجهاز المصرفي في تعبئة الموارد وتوجيهها نحو القطاعات المنتجة لا تترجم إلى فرص عمل فعلية. أضف إلى ذلك أن التوسع النقدي في الجزائر غالبا ما يرتبط بتمويل العجز بدل تمويل النشاط الاقتصادي، وهو ما يخلق ضغوطا تضخمية تؤثر سلبا على سوق العمل.

خلاصة الفصل

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل التطبيقي من الدراسة نمذجة العلاقة بين أداء سوق العمل ممثلاً بمعدل البطالة ومتغيرات السياسة المالية والنقدية، وقد تم التوصل إلى أن متغيرات الدراسة (معدل البطالة الإيرادات الحقيقية، الإنفاق الحكومي، المعروض النقدي) تتكامل من الدرجة الأولى، مما أتاح لنا إمكانية استخدام منهجية التكامل المشترك ضمن منهج الحدود. حيث أظهرت نتائج اختبار F-Bounds وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وهو ما ممكناً من تقدير العلاقة قصيرة وطويلة الأجل في إطار نموذج ARDL.

حيث أظهرت النتائج أن كل من الإيرادات الحقيقية والإنفاق الحكومي يؤثران سلباً على معدل البطالة في الأجل الطويل، وهو ما يعكس الأثر المحفز للسياسات المالية على سوق العمل في الجزائر في حين أظهر المعروض النقدي أثراً موجباً وغير معنوي إحصائياً على المدى الطويل مما يشير إلى ضعف فعالية السياسة النقدية في خفض البطالة. تؤكد هذه النتائج أهمية تنسيق السياسات الاقتصادية، خاصة من خلال تحسين كفاءة الإنفاق العام وتوجيه الكتلة النقدية نحو القطاعات المنتجة لتفعيل أثرها على التشغيل

خاتمة

تعد دراسة العلاقة بين السياسات المالية والنقدية وأداء سوق العمل من الموضوعات المحورية في علم الاقتصاد لما لها من انعكاسات مباشرة على استقرار الاقتصاد الكلي ورفاهية المجتمع. لقد سعت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر المتغيرات المالية والنقدية على سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2023، وهي فترة شهدت تحولات اقتصادية وسياسية كبرى، وتقلبات في أسعار النفط، وتحديات هيكلية أثرت بشكل مباشر على رسم السياسات الاقتصادية وديناميكية سوق العمل، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة نوردتها في مايلي:

1. نتائج الدراسة: أسفرت الدراسة عن جملة من النتائج المهمة، يمكن تلخيصها كما يلي:

- ✓ أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات السياسة المالية والنقدية وسوق العمل في الجزائر، مما يؤكد وجود ارتباط مستدام بين هذه المتغيرات على المدى الطويل.
- ✓ بينت نتائج التقدير أن الإنفاق الحكومي يؤثر سلبا وبشكل معنوي على معدل البطالة، ما يعكس دور السياسة المالية التوسعية في دعم الطلب الكلي وتحفيز فرص التشغيل.
- ✓ كشفت النتائج أيضا عن وجود علاقة عكسية بين الإيرادات العامة والبطالة، ما يشير إلى أن تحسن الإيرادات يعكس أداء اقتصادي أفضل، وبالتالي تراجع في معدلات البطالة.
- ✓ أما بالنسبة للمعروض النقدي فقد تبين أن له تأثير طفيف وإيجابي على معدل البطالة، مما يعكس محدودية تأثير أدوات السياسة النقدية في دعم التشغيل في الاقتصاد الجزائري، وهو ما قد يعزى إلى ضعف القنوات الانتقالية للسياسة النقدية أو تشوهات هيكلية في سوق العمل.
- ✓ أظهرت اختبارات التشخيص (الارتباط الذاتي، عدم تجانس التباين، التوزيع الطبيعي للبواقي، استقرار النموذج) أن النموذج المقدر يتمتع بخلوه من المشاكل القياسية الشائعة، مما يدعم مصداقية النتائج.

2- اختبار الفرضيات: بناء على النتائج القياسية المحصل عليها، يمكن اختبار الفرضيات المطروحة كالتالي:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات السياسة المالية ممثلة بالإنفاق الحكومي والإيرادات وأداء سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2023. نتائج التقدير أظهرت أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة هي علاقة سالبة ومعنوية إحصائيا، وهو ما يعكس قدرة الإنفاق العمومي على تحفيز النشاط الاقتصادي وخلق فرص العمل. كما كانت العلاقة بين الإيرادات الحقيقية والبطالة سالبة ومعنوية أيضا من الناحية الإحصائية، مما يدل على أن زيادة الإيرادات تساهم في تقليص معدلات البطالة، مما يدعم صحة هذه الفرضية.

الفرضية الثانية: تؤثر متغيرات السياسة النقدية ممثلة بالمعروض النقدي بمعناه الواسع بشكل معنوي على أداء سوق العمل في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2023. أظهرت نتائج التقدير أن العلاقة موجبة ولكنها غير معنوية إحصائياً، ما يعني أن السياسة النقدية لا تمارس تأثيراً واضحاً على سوق العمل في السياق الجزائري خلال الفترة محل الدراسة. ويعكس ذلك إما ضعف آليات انتقال أثر السياسة النقدية أو عدم كفاية الأدوات النقدية في تحفيز سوق العمل. ما يعني رفض هذه الفرضية.

الفرضية الثالثة: إن تأثير كل من السياسة المالية والنقدية على سوق العمل في الجزائر متبين من حيث الاتجاه والقوة، وهو ما يعكس خصوصية الهيكل الاقتصادي الجزائري ومدى فعالية أدوات السياسات الاقتصادية خلال فترة المدروسة. حيث أظهرت الدراسة فعلاً أن تأثير أدوات السياسة الاقتصادية يختلف من حيث الاتجاه والقوة، وهو ما يعكس خصوصية الهيكل الاقتصادي الوطني ومدى فعالية الأدوات المستخدمة. مما يدعم صحة هذه الفرضية.

3- المقترحات: بناءً على النتائج المتوصل إليها، تقدم الدراسة مجموعة من المقترحات التي يمكن أن تسهم في تعزيز أداء سوق العمل في الجزائر:

- ✓ توجيه الإنفاق الحكومي نحو المشاريع ذات القيمة المضافة العالية التي تخلق فرص عمل مستدامة وتساهم في تنويع الاقتصاد، مع التركيز على قطاعات مثل الصناعة، الزراعة، والخدمات الرقمية.
- ✓ تعزيز التنسيق بين وزارة المالية والبنك المركزي لضمان توافق الأهداف المالية والنقدية بما يدعم استقرار سوق العمل ويحد من التضخم.
- ✓ العمل على زيادة مرونة سوق العمل من خلال إصلاحات هيكلية تشمل قوانين العمل، برامج التدريب المهني، وتعزيز ريادة الأعمال لدعم قدرة الاقتصاد على استيعاب الصدمات.
- ✓ تقليل الاعتماد على النفط من خلال دعم القطاعات غير النفطية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه القطاعات.

4- آفاق الدراسة: تفتح هذه الدراسة آفاقاً بحثية متعددة لمزيد من التعمق في فهم العلاقة بين السياسات الاقتصادية وسوق العمل نذكر منها:

- ✓ دراسة أثر كل أداة من أدوات السياسة المالية والنقدية بشكل فردي والتركيز على الأثر التفصيلي لكل متغير (مثل أسعار الفائدة، الاحتياطي الإلزامي، الضرائب) على مؤشرات محددة لسوق العمل.
- ✓ تحليل أثر السياسات الاقتصادية على سوق العمل في قطاعات اقتصادية محددة (كالزراعة، الصناعة، الخدمات) لفهم التباينات وتحديد القطاعات الأكثر تأثراً واستجابة.
- ✓ التعمق في تحليل كيفية تأثير الصدمات الخارجية (مثل الأزمات المالية العالمية) وتقلبات أسعار النفط على أداء سوق العمل وكيف يمكن للسياسات التخفيف من هذه الآثار.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. الكتب

- أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار الدولية العلمية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 2002.
- حامد عبد المجيد دراز، دراسات في سياسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، بدون تاريخ.
- حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، جدة، 2006.
- حمدي عبد العظيم، السياسة المالية والنقدية في الميزان ومقارنة الإسلامية، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1986.
- خليل عبد القادر، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
- رمضان نعمة الله وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004.
- السعيد بربيش، الاقتصاد الكلي - نظريات، نماذج وتمارين محلولة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر 2007.
- شكري رجب العشماوي، آمنة سالم الجابري، السياسة المالية المستدامة، دائرة مالية، 2022.
- طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.
- عاشور عمر المسماري، القوى العاملة والتعليم وسوق العمل، منشورات جامعة عمر المختار، ليبيا، 2008.
- عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، مكتبة الزهراء، دمشق، 1997.
- العبيدي، علي، دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي. دار الكتب العلمية، 2010.
- علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، الدار الجامعية، مصر 2005.
- محمد الخطيب نمر، مسعود صديقي، التحليل الاقتصادية الكلية بين النظرية والتطبيق، مطبوعات جامعية جامعة قاصدي مرباح - الجلفة، 2009/2008.
- محمد بوخاري، الاقتصاد الكلي المعمق - الجزء الأول، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
- محمد شريف ألمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- هيفاء غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، 2010.
- هيكل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

2. البحوث والمقالات العلمية المنشورة

- أحمد ضيف، نسيم بن يحي، تقويم تطور السياسة المالية للجزائر من 1962-2019، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 07، المجلد الثاني، 2017.
- البشير عبد الكريم، "دلالات معدل البطالة والعمالة ومصادقيتها في تفسير فعالية سوق العمل"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 06، جامعة الشلف، 2009.
- بلعاش ميادة، تطور السياسة المالية في الجزائر ودورها في تحقيق الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة (2000-2014)، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 3، المجلد 3، 2017.
- بلقاسم، محمد؛ زيات، سميرة. (2020) دور السياسة النقدية في تخفيض البطالة في الجزائر. مجلة البحوث النقدية، العدد 1.
- بن الحاج جلول ياسين، الاقتصاد الكلي دروس وتمارين، موجهة لطلبة الليسانس في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، السنة الجامعية 2017/2018.
- بن عمر، سعيد؛ قطاف، ليلي. (2019) السياسة المالية وسوق العمل: حالة الجزائر. مجلة الاقتصاد الكلي العدد 3.
- جيهان محمد السيد، إيناس فهمي حسين (2015)، أثر الصدمات الاقتصادية الكلية في سوق العمل في الاقتصاد المصري مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 71.
- حسين، أ.، ومبارك، ل. (2021). التضخم والبطالة في الجزائر: اختبار منحنى فيليبس. مجلة الاقتصاد التطبيقي، العدد 1.
- الحملي سناء، شيبني عبد الرحيم، تحليل مؤشرات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1992-2019) و اعداد توقعات بشأنها (2020-2025)، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 7، عدد 03، 2021.
- راتول محمد، صلاح الدين كروش، "تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 2000-2010"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، 2014.
- صاري علي، "السياسة النقدية غير التقليدية الأدوات والأهداف"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 04، 2013.
- الطائر لطرش، "الإطار المؤسسي لسوق العمل وسياسة التشغيل في الجزائر خصائصه الأساسية وأثره على ديناميكية التشغيل"، ملتقى دولي حول استراتيجية العولمة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، المسيلة - الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011.
- عبد السلام مسعود، خليفة رحومه، "أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1999-2021"، مجلة الجامعي للهيئة الليبية للبحث العلمي، العدد 36، 2022.

قائمة المراجع

- عبد الله، خالد؛ عمر، علي. (2018) أثر السياسة المالية على التشغيل في الجزائر. مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 2.
- فوزية هيبيور، دليلة طالب، "أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2020"، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 02، العدد 12، 2022.
- ليلي محمد يسعد، هدى بن عاشور، القديم أمينة، "الجندر وسياسة التشغيل في الجزائر"، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، جامعة الجلفة، المجلد 04، العدد 08، 2022.
- موسى، فاطمة؛ الطاهر، محمود. (2017) الصدمات المالية والنقدية وسوق العمل في دول المغرب العربي. مجلة التنمية العربية، العدد 4.

❖ الاطروحات والمذكرات:

- عزازي سامية، محاولة تقييم أداء أدوات السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2021 ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه (ل.م.د) علوم التسيير، تخصص: إدارة مصرفية جامعة الجزائر 3 كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، قسم علوم التسيير، 2023/2022 ، ص202-212.

❖ البحوث ومقالات العلمية المنشورة:

- شيببي عبد الرحيم وآخرون (2010)، الآثار الاقتصادية الكلية لصددمات السياسات المالية في الجزائر، منتدى البحوث الاقتصادية ورقة عمل رقم 536.
- هيفاء غدير غدير ، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، 2018، مقال منشور على موقع الادارة والاقتصاد العراقي: على الرابط [/https://mail.almerja.com](https://mail.almerja.com) .

❖ المواقع الالكترونية

- ❖ <https://journals.openedition.org/>

الملاحق

المحلق رقم 01: تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر للفترة 1990-2023

الوحدة: مليون دينار

السنة	نفقات التشغيل	نفقات التسيير	المجموع
1990	47700	88500	136500
1991	58300	153800	212100
1992	144000	276111	420131
1993	185210	291417	476627
1994	235926	330403	566329
1995	213574	466271	759617
1996	214013	505596	724609
1997	196544	500484	845196
1998	211884	663855	875739
1999	198797	774546	961628
2000	321929	856193	1178122
2001	321929	856193	1239326
2002	452930	1097716	1550646
2003	516322	1197046	1624636
2004	636036	1250894	1888930
2005	733037	1304214	2052037
2006	1015144	1437800	2453014
2007	1643638	1674044	3108669
2008	1973728	2217775	4191053
2009	1946111	2100093	4246344
2010	1807862	2659078	4466940
2011	2261338	3792879	5853569
2012	2275396	4782634	6634320
2013	2275396	4782634	7083173
2014	2184873	4861383	7024131
2015	2501442	4940327	6995769
2016	2031444	4940327	7412844
2017	2711930	4585364	7297494
2018	2605448	4876183	7227630
2019	2694187	4728613	7732070
2020	2846109	4895236	7714345
2021	1 956 384	5 479 700	7 436 084
2022	1 948 745	7 986 908	9 935 653
2023	2 895 372	9 246 643	12 142 015

المصدر: مختلف منشورات الديوان الوطني للإحصاء (ONS)

وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير والسياسات، على الموقع <https://dgpp.mf.gov.dz>

المحلق رقم 02: تطور هيكل الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 1990-2023

الوحدة: مليون دينار

السنة	إيرادات جباية	الجباية البترولية	غير الجباية	المجموع
1990	147300	76200	5200	152500
1991	244200	161500	4700	248900
1992	302664	193800	9100	311864
1993	121469	179218	13262	313949
1994	176174	222176	78831	477181
1995	241992	336148	33591	611731
1996	290603	495997	38557	825157
1997	314013	564765	47890	867890
1998	329828	378556	66127	774511
1999	314767	560121	75608	950466
2000	720 000	349 502	55 422	1 124 924
2001	840 600	398 238	150 899	1 389 737
2002	916 400	482 896	177 388	1 576 684
2003	836 060	524 925	164 566	1 525 551
2004	862 200	580 408	163 789	1 606 397
2005	899 000	640 472	174 520	1 713 992
2006	916 000	720 884	205 041	1 841 925
2007	973 000	766 750	209 300	1 949 050
2008	1 715 400	965 289	221 759	2 902 448
2009	1 927 000	1 146 612	201 694	3 275 362
2010	1 501 700	1 297 944	274 917	3 074 644
2011	1 529 400	1 527 093	433 297	3 489 810
2012	1 519 040	1 908 576	376 353	3 804 030
2013	1 615 900	2 031 019	248 375	3 895 315
2014	1 577 730	2 091 456	258 440	3 927 748
2015	1 722 940	2 354 648	474 893	4 552 542
2016	1 682 550	2 482 208	846 790	5 011 581
2017	2 126 987	2 630 003	1 290 860	6 047 885
2018	2 349 694	2 711 762	1 327 968	6 389 469
2019	2 518 488	2 843 465	1 239 600	6 601 576
2020	1 394 710	2 625 168	1 094 182	5 114 087
2021	1 927 051	2 762 032	1 219 879	5 915 434
2022	3 211 921	2 987 963	1 028 488	7 228 384
2023	3 856 255	3 495 792	1 662 361	9 014 422

المصدر: مختلف منشورات الديوان الوطني للإحصاء (ONS)

وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير والسياسات، على الموقع <https://dgpp.mf.gov.dz>

الملحق رقم 03: متغيرات الدراسة

معدل البطالة % unem	سعر الفائدة (سعر إعادة الخصم %)	المعروض النقدي بمعناه الواسع M2	الانفاق الحكومي GE	الإيرادات العامة GR	السنوات
19,7	7	343005	136500	152500	1990
20,6	10,5	415270	212100	248900	1991
24,38	11,5	515902	420131	311864	1192
26,23	11,5	627427	476627	313949	1993
27,74	15	723514	566329	477181	1994
31,84	14	799562	759617	611731	1995
28,515	13	915058	724609	825157	1996
25,43	11	1081518	845196	867890	1997
26,64	9,5	1592461	875739	774511	1998
28,304	8,5	1789350	961628	950466	1999
29,77	6	2 022 534	1178122	1 124 924	2000
27,3	6	2 473 516	1239326	1 389 737	2001
25,9	5,5	2 901 532	1550646	1 576 684	2002
23,72	4,5	3 354 422	1624636	1 525 551	2003
17,65	4	3 738 037	1888930	1 606 397	2004
15,27	4	4 157 585	2052037	1 713 992	2005
12,27	4	4 933 744	2453014	1 841 925	2006
13,79	4	5 994 608	3108669	1 949 050	2007
11,33	4	6 955 968	4191053	2 902 448	2008
10,16	4	7 173 052	4246344	3 275 362	2009
9,96	4	8 280 740	4466940	3 074 644	2010
9,96	4	9 929 188	5853569	3 489 810	2011
10,97	4	11 015 135	6634320	3 804 030	2012
9,82	4	11 941 496	7083173	3 895 315	2013
10,21	4	13 686 750	7024131	3 927 748	2014
11,21	4	13 704 511	6995769	4 552 542	2015
10,2	3,5	13 816 309	7412844	5 011 581	2016
10,334	3,75	14 974 578	7297494	6 047 885	2017
10,416	3,75	16 636 712	7227630	6 389 469	2018
10,5	3,5	16 506 628	7732070	6 601 576	2019
12,25	3	17 659 640	7714345	5 114 087	2020
11,75	3	20 053 518	7 436 084	5 915 434	2021
11,55	3	22 964 470	9 935 653	7 228 384	2022
10,2	3	24 330 985	12 142 015	9 014 422	2023

المصدر: مختلف منشورات الديوان الوطني للإحصاء (ONS)

وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير والسياسات، على الموقع <https://dgpp.mf.gov.dz>

